

سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

اداره مخطوطات

نام کتاب: مطالع الانظار فی شرح طوالع الانوار *

مؤلف متن: عبدالله بن عمر بیضاوی — محشی:

شارح: محمود بن عبدالرحمن اصفهانی ** — مترجم:

تاریخ تحریر: قرن ۸ ه‍.ق — نوع خط: نسخ — تعداد سطر: ۲۱

نام کاتب:

موضوع: حکمت — زبان: عربی — عدد اوراق: ۷۱

طول: ۱۶٫۵ — عرض: ۸٫۵ — شماره عمومی: ۳۲۱۹۹

وقفی / خریداری: مقام معظم رهبری — تاریخ وقف: بهمن ۸۲

ملاحظات:

طوالع الانوار صحیح است

** شارح ندارد.

* ناقص الاول

۷۲

امتناع العدوان بعقده واستحالة التكليف بالمحال

كلاهما ممنوع وبان قوله وما كنا معذبين حتى

نبعث رسولا نفي الوجوب قبل البعثة لنفي لازمه

دل على ان الوجوب ليس الامن الشرع قيل

وجب من الشرع للزم افحام الانبياء اذ

المكلف لا ينظر ما لم يعلم وجوبه ولا يعلم ما لم ينظر

قلنا لو وجب عقلا لافحم ايضا اذ ليس وجوب النظر

ضروري اذ هو متوقف على مقدمات

محتاج الى انظار دقيقة الكتاب الاول

في الممكنات وفيه ثلاثة ابواب الباب الاول في

الامور الكلية وفيه فصول الفصل الاول في تقسيم

المعلومات المعلوم اما ان يكون متحققا في الخارج

فهو الموجود اولا فهو المعدوم ومنا من

اثبت القسمة وقال المتحقق ان تحقق باعتبار نفسه

فهو الموجود وان تحقق باعتبار غيره فهو الحال

كالاجناس والفصول وحدوا الحال بانه صفة غير

موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة بموجود

وقال اكثر المعتزلة ان تحقق في نفسه فهو الشيء والثابت

وان لم يتحقق كالممتنع فهو المنفي والثابت ان كان

له كون في الاعيان فهو الموجود والا فهو المعدوم

وهم يطلقون المعدوم على المنفي ايضا والثابت

امتناع العدوان بعينه واستحالة التكليف بالمحال
كلاهما ممنوع وبان قوله وما كنا معذبين حتى
نبعث رسولا نفي الوجوب قبل البعثة لنفي لازمه
دل على ان الوجوب ليس الا من الشرع قيل
وجب من الشرع للزم افحام الانبياء
المكلف لا انظر ما لم يعلم وجوبه ولا يعلم ما لم انظر



قلنا لو وجب عقلا لافحم ايضا لان وجوب النظر
ضروري اذ هو متوقف على مقدمات
الى انظار دقيقة **الكتاب الاول**
في الممكنات وفيه ثلاثة ابواب **الباب الاول** في
امور الكلية وفيه فصول الفصل الاول في تقسيم
المعلومات المعلوم اما ان يكون متحققا في الخارج
فهو الموجود اولا وهو المعدوم وههنا مثل
ثلث القسمة وقال المحقق ان تحقق باعتبار نفسه
فهو الموجود وان تحقق باعتبار غيره فهو الحال
كالاجناس والفصول وحدوا الحال بانه صفة غير
موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة بموجود
وقال اكثر المعتزلة ان تحقق في نفسه فهو الشيء والثابت
وان لم يتحقق كالممتنع فهو المنفي والثابت ان كان
له كون في الاعيان فهو الموجود والا فهو المعدوم
وهم يطلقون المعدوم على المنفي ايضا والثابت

اعم من الموجود والمعدوم من المنع وزاد
مثبتت الحال منهم فقال الكائن ان استقل بالكائنية
فهو الثابت الموجود وان لم يستقل فهو
الحال وقالوا الحكم كل ما يعلم ان كان له
تحقق ما فهو الموجود وان لم يكن له ذلك فهو
المعدوم وقسموا الموجود اما الى الذهني والخارجي
والخارجي الى ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب
والى ما يقبله وهو الممكن والممكن الى ما يكون
في موضوع اي محل يقومه ما حل فيه وهو العرض
والى ما لا يكون كذلك وهو الجوهر والمتكلمون
قسموه اما الى ما لا اول لوجوده وهو القديم والى
ما له اول وهو المحدث والمحدث الى متحيز وهو
الجوهر والى حال فيه وهو العرض والى ما يقابلهما
ثم استحالوه لانه لو كان لشاركه البارئ تعالى فيه
وخالفه في غيره فيلزم التركيب ومنع بان الاشتراك
في العوارض لا سيما في السلب لا يستلزم التركيب ولا

الفصل الثاني في الوجود والعدم وفيه مباحث

الاول في تصور الوجود وهو بديهي لوجوه لانه
الجزء من وجودي المتصور لماهيته الثاني
ان التصديق البديهي بان النفي والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان مسبوق بتصور الوجود والعدم

ومغايرتهما التي هي لاشية الموقف تصورها
على تصور الوجود والسابق على البديهي اولى ان
يكون بديهيا فتصورات هذه الامور بديهية
قيل هذا التصديق ان كان بديهيا مطلقا لم
يحتج الى دليل والا لم يفد قلنا بداهة التصديق
مطلقا متوقفة على بداهة العلم بالحكم لا على حصول
العلم ببداهته ولقائل ان يقول التصديق موقوف
على تصور الحكم باعتبار ما لا على تصور حقيقته
الثالث من تصوره بماهيته الثالث الوجود
لا امتناع تركبه عن الموصوف به او صفته
فلا حد ولا رسم اذ لا شيء اعرف منه وان كان
فالرسم لا يعرف كنه الحقيقة الثاني في كونه مشتركا
مفهوم الوجود وصف مشترك عند الجمهور
وخالفهم الشيخ لنا انا نجزم بوجود الشيء ونتردد
في كونه واجبا وجوهرا وعرضا وتقسم الموجود
اليها ومورد القسمة مشترك واستدل بان مفهوم
السلب واحد فلو لم يتحد مقابله بطل الحصر العقلي
ومنع بان كل ايجاب له سلب يقابله الثالث في
كونه زائدا على الشيء مطلقا والحكماء في الواجب
اما في الممكنات فلانا نتصورها ونشك في
وجودها الخارجي والذهني حتى نقوم عليهما

البرهان ولان الممكنة تقبل الوجود والعدم
ووجوداتها ليست كذلك وايضا الماهية
متخالفة والوجود مشترك فلا يكون نفسها
ولا جزء منها والا لكانت لها فصول تشاركها
في مفهوم الوجود ويكون لها فصول اخر
واحتج الشيخ بانه لو زاد لقام بالمعدوم
بل بالماهية من حيث هي هي واجاب الواجب
بالاول انه لو تجرد لتجرد لغيره والا لنافته
فيكون ممكنا قبل تجرده لعدم الموجب
قلنا يحتاج الى علة مثل الوجود مشكك
ان سلم فلا يمنع المساواة في تمام الحقيقة
يلزم تركب الوجود او المباينة الكلية بين
وقولنا بان مسادها وايضا فالواقع على الشيء
بالتشكيك لابد وان يكون من عوارضها
المعروضات ان تماثلت او تخالفت باعتبار
لزم المحالان المذكوران وان تباينت
كل واحد منها مخالفا للآخر بالذات ومشارك
له في مفهوم هذا العارض وهو عين الدعوى
الثاني مبدا الممكنات لو كان الوجود
لشاركه كل موجود والا لكان السلب جزءا
فقبل التجرد شرط باشره قلنا فيكون كل

...الا ان لا نو يختلف عنه لفقد شرطه الممكن
...قوله الثالث ان وجوده معلوم وذاته
...غير معلوم فوجوده غير ذاته احتج الحكماء بان
...وجوده لو زاد لاحتاج لما معروضه فاحتاج
...سبب مقارن متقدم ذاته بالوجود على
...وجوده ويلزم علة التسلسل او مباين فيكون
...هنا واجيب بان العلة المقارنة لا يجب تقدمها
...بالوجود فان ماهية الممكنات علة قابلة لوجو
...ها واجزاء الماهية علة لقوامها مع ان
...تقدمها ليس بالوجود فرع اتصاف الشيء
...الوجود ليس لاجل صفة قائمة به فان قيام
...صفة به فرع على كونه موجودا فلو تعلل
...موجودا به لزم الدور الرابع في ان المعدوم
...ثابت المعدوم ان كان مساويا للمنفي
...انقض منه صدق كل معدوم منفي وكل منفي
...ثابت فالمعدوم ليس بثابت وان كان
...منه لم يكن نفيا صرفا والا لما يتحقق
...العام والخاص فيكون ثابتا وهو معقول
...المنفي فالمنفي ثابت فلا خلاف احتجت
...المعتزلة بان المعدوم متميز لكونه معلوما
...مقدورا ومرادا لبعضه دون بعض وكل

فيه نظر لانه يجوز ان يكون نفيا صرفا والممنوع المنع لجواز الوجود وعدمه فيه

متميز ثابتة فالمعدوم ثابت وبأن الامتناع
نفي لأنه صفة الممتنع المنفي فالامكان ثابت فا
الموصوف به ثابت فأجيب بأن الأول منقوض
بالممتنعات في الخارجيات والمركبات وبنفس
الوجود وعن الثاني بأن الامكان والامتناع
من الأمور العقلية على ما سنبينه الخامس في
الحال اتفق الجمهور على نفيه وقال القاضي
أبو بكر منا وأبو هاشم من المعتزلة وامام الحرمين
أولاً واحتجوا على ذلك بأن الوجود وصف ثابت
ليس بموجود والا لساوى غيره في الوجود
فيكون لوجوده وجود ويلزم التسلسل ولا معدوم
لأنه لا يتصف بمنافيه وبأن السواد يشارك
البياض في اللونية ويخالفه في السوادية
فإن وجدا كان كل منهما قائما بالآخر والا
لاستغنى كل منهما عن الآخر فلا يلتئم منهما
ولعدمه وإذا كان كذلك لزم قيام العرض
بالعرض وهو محال كما سنذكره وإن عدما
أو لعدمهما لزم تركب الموجود عن المعدوم
وهو ظاهر الامتناع والجواب
عن الأول الوجود موجود ووجوده نفسه
ويمتاز عن سائر الموجودات بقيد سلبي

لئلا يتسلسل وعن الثاني بأن اللونية والسوادية
موجودتان قائمتان بالجسم إلا أن قيام كل منهما
موقوف على قيام الأخرى أو كلاهما قائمة
بالجسم والأخرى بها والامتناع ممنوع أو الكل
في العقل لا في الخارج وفيه نظر **الفصل الثالث**
في الماهية وفيه مباحث الأول أن لكل شيء
حقيقة هو بها هو وهي مغايرة لما عداها فالانسانية
انسانية من حيث هي لا واحدة ولا كثيرة وإن
لم تخل عن أحدهما وتسمى المطلق والماهية بلا
شرط فإن أخذت مع المشخصات واللواحق
تسمى مخلوطا والماهية بشرط شيء وهو موجود
في الخارج وكذا الأول لكونه جزءه وإن أخذت
بشرط العراء عنها تسمى مجردا والماهية
بشرط لا وذلك إنما يكون في العقل فإن كان
لكونه من اللواحق إلا أن المراد تجريده عن
اللواحق الخارجية فالمجرد والمخلوط متباينان
متباينان أخص تحت أعم وهو المطلق وبه ظهر
ضعف زعم أفلاطون وهو أن لكل نوع
شخصا مجردا خارجيا لأنه الجزء المشترك بين
المخلوطات الخارجية والثاني في أقسامها
الماهية إما أن تكون بسيطة أو مركبة خارجية

اى ملقيئة عن لهرآ متمين ع الخارج كالان
المولف عن اللان والروح والمثلث المولف
عن الخطوط او عقليه لا يتميز لهر اوهد
ع الخارج كالمفارقات ان جعلنا الجوهر
جنسا والسواد المركب من اللونية والـ
وللاجزاء اما ان يكون متداخلة كالاجناس
والفصول او متباينة متشابهة كوحدات
العشرة او متخالفة معقولة كالهيولى والـ
او محسوسة كاعضاء البدن وايضا فاما
وجوده باسرها حقيقة كما سبق اوا
كالاجزاء المقدارية او ممتزجة منهما كسرير
واما ان يكون بعضها وجوديا وبعضها
كالاجزاء الاول فروع فيل السابع
غير مجعولة اذ المحوج الى التسبب هو الا
وهو اضافة فلا يعرض لها قلنا اعتـ
فيها يعرض لها بالنسبة الى وجودها
المركب ان قام بنفسه استقل بهذا الجزء
وقام الباقي به وان قام بغيره قام
جميع اجزائه او بعضه به والاخر بالقائم
صح الثالث فيل ان يكون الفصل علة لـ
الجنس والا فاما ان يكون الجنس علة لـ

فيلزمه او لا يكون مستغنيا كل منهما عن الاخر
فيمتنع التركيب منهما قلنا ان اردتم بالعلة
ما يتوقف الشيء عليه في الجملة فلا يلزم من علته
الجنس استلزامه للفصل وان اردتم به
ما يوجبه فلا يلزم من عدم علية لهما
٥ الاستغناء مطلقا لجواز ان يكون الفصل
محتاجا الى الجنس الثالث في التعين الماهية
من حيث هي لا تابى الشركة والتشخص يأباها
واذن فيه زائد وهو التشخص ويدل على وجوده
امران الاول انه جزء من الشخص الموجود
فيكون موجودا الثاني لو كان التعين عدميا
لكان عدما للتعين لهو فيكون لعدمه ثبوتيا
وهو مماثل للاخر فيكونان ثبوتيين والقائل
ان يمنع التماثل اذ لو تماثلت لم يتحصل
التشخص من انضمام التعين الى الماهية
لان ضم الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية والكره
المتكلمون لوجوه الاول انه لو زاد لتشاركت
افراده فيه وتمايزت بتعين اخر ولزم
التسلسل واجيب بانه مقول على افراده
قولا عرضيا كالماهية فانها مع انها بالذات
فلا حاجة لها الى تعينات اخر الثاني لو انفصل

هذا التعين بعض الحصة يستدعي تمايزها ال
الاوز ويوقض باختصاص الفصول بحصص
واجيب بانه يقتضي تميزها معه لا قبله الثالث
انضمام التشخص الى الماهية يستدعي وجودها
لامتناع انضمام الموجود والمعدوم فوجودها
اما ان يستدعي تعينا آخر ويلزم التسلسل او لا ف
المطلوب واجيب بان الوجود معه ف
قال الحكماء الماهية ان اقتضت التشخص لذاتها انحصر
نوعها في شخصها لامتناع المخالفة بين لوازم الطبيعة
الواحدة والا فتعلل تشخصها بتشخص موادها
واعراض يكتنف بها فتتعدد بتعددها
علة تشخص المواد وعوارضها ان تعلق كالق
لم تتعدد والا تسلسلت المواد والحق احالة
ذلك الى ارادة الفاعل المختار الفصل الرابع
في الوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيه
مباحث الاول في انها امور عقلية لا وجود
لها في الخارج اما الوجوب والامكان فلانهما لو
وجدا لكان نسبة الوجود الى الوجوب بالوجوب
والى الامكان بالامكان والا لامكن الواجب
ووجب الممكن وهو محال فيلزم التسلسل و
انتفا الوجود ولا اقتضائه المحوج الى الا

السابق على وجود الممكن متقدمان بالذات على
وجود الواجب والممكن فلو وجدا لزم تقدم
الصفة على الموصوف فنقض بانقصان امتناع
العدمي فيكونان وجوديين قلنا ينتقض بما تكون
عدما لموجود خارجي يكون موجودا لا ينتقض الاعتبارات
العقلية واما القدم والحدوث فلانهما لو وجدا
لقدم القدم وحدث الحدوث ولزم التسلسل
الثاني في احكام الوجوب لذاته الاول بقاء الوجوب
لنفسه والا لامتنع بارتفاعه فلا يكون واجبا لذاته
الثاني انه ينافي التركيب لاحتياجه الى الاجزاء المغايرة
للمركب الثالث لو قدر كونه ثبوتيا لما زاد على
الذات والا احتاج اليه فامكن وما قيل انه نسبة
بينه وبين الوجود فمجاز فهو لا ينافي الغرض المذكور
الرابع انه لا يكون مشتركا بين اثنين وسنذكره
فالواجب اذا اتصف بصفات فالوجوب الذاتي
للذات وحده والصفات ولصفته الثالث في احكام
الامكان الاول انه يحوج الى السبب لان الممكن لما
استوى اليه طرفاه امتنع وجوده الا لمرجح والعلم
به بديهي والفرق بينه وبين قولنا الواحد نصف
الاثنين وجوه لا الف فيشكل الحال ليست ثبوتيه
والا لكانت ممكنة لانها صفة الممكن فيكون لها
حاجة اخرى

ويتسلسل ولكانت متقدمة على موصوفها المحتاج
هي اليه لتقدمها على التأثير المتقدم على وجود
وهو محال في الآلموثر لانها لو وجدت لا
لانها صفة الموثر ويتسلسل بينه وبين الاثر
محال فيستدعي موثرا له مؤثرية لغوي وتسلسل
فالتأثير حال الوجود تحصيل الحاصل وحال العدم
جمع بين النقيضين وايضا لو احتاج الوجود
الى مرجح لاحتاج العدم ايضا لكنه نفي محض و
اثرا واجيب عن الثلاثة الاول بانه لا
من علامة الحاجة والموثرية ان لا يكون
محتاجا ومؤثرا كما ان القول بان العدم ليس
امرا ثبوتيا لا يستلزم ان لا يكون معدوما
المراد من التأثير ان وجود الشيء يستتبع
للاثر وايضا العلم بان شيئا ما يؤثر في شيء و
الى شيء اخر بديهي ولا يقبل التشكيك وعن ال
فان العدم ان لم يوصف بالامكان فلا اشكال
وان وصف به جاز كونه اثرا ويكون مؤثرا
على ما سبق من التفسير علة علة الوجود
هذا الاشكال فيقال علة الحاجة هي الحدوث
للامكان معه وليس كذلك لانه صفة الوجود
المتأخر عن الحاجة فلا يكون علة لها ولا احد

بالرجحان

لا شرطا للتأثير عليها الثاني لا يكون لاحد طرفيه
ولي بذاته لانه ح ان امكن طريان الطرف
الاخر فاما ان يطرأ بسبب فيفتقر الاولوية
الى عدمه او لا فيلزم ترجيح المرجوح بلا مرجح
وهو محال وان لم يكن كان الاول واجبا الثالث
الممكن ما لم يتعين صدوره عن مؤثره لم يوجد
وذلك التعين يسمى الوجوب السابق بها فاوجد
محال وجوده لا يقبل العدم وهو الوجوب اللاحق
فالوجوبان عرضا للممكن لا من ذاته الرابع
الممكن يستصحب الاحتياج حالة البقاء لبقاء الامكان
الموجب له فان الامكان الى سبب قيل بان
الموثر اما في حاصل وهو محال او متجدد فالحاصل
ه دون الباقي قلنا المعنى بالتأثير دوام
الاثر لدوام مؤثره الخامس في القدم وهو ينافي
التأثير المختار لانه مسبوق بقصد المعادن لعدم
الاثر فان الصدق اما ايجاد الموجود محال والحكما
انما اسندوا العالم مع اعتقاد قدمه الى الصانع
لاعتقادهم انه موجب ثم المتكلمون اتفقوا
على نفيه عما سوى ذات الله تع وصفاته والمعتزلة
وان انكروا قدم الصفات لكنهم قالوا به في
المعنى لانهم اثبتوا احوالا خمسة لا اول لها وهي

الموجودية والحيية والعالمية والقادرية
واللاتوحيد وهي حالة خامسة اثبتها ابوهاشم
علة للاربع مميزة للذات الثاني في الحدوث
وهو كون الوجود مسبوقا بالعدم وقد يفسر
بالحاجة الى الغير ويسمى حدوثا ذاتيا قال الحكماء
الحدوث بالمعنى الاول يستدعي تقدم مادة ومدة
اما الاول فلان امكان المحدث موجود قبله
فيكون له محل غير المحدث وهو المادة واما
الثاني فلان عدمه قبل وجوده وهذه القبلية
ليست بالعلية والذات والشرف والمكان فهي
بالزمان واجيب عن الاول بان الامكان
عدمي وعن الثاني بان القبلية قد تكون بغير ذلك
كقبلية اليوم على الغد الفصل الثامن في الوحدة
والكثرة وفيه مباحث الاول في حقيقتها الوحدة
هو كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة
في الماهية والكثرة ما يقابلها ثم الوحدة مغايرة
للوجود والماهية فان الكثير من حيث هو كثير
موجود وانسان وليس بواحد وكذا الكثرة
ثابتة في الخارج لانها جزء من الواحد الموجود
ولانها لو كانت عدمية لكان عدم الكثرة
والكثرة مجموع الوحدات العدمية فيكون النقيضان

…ين وهو محال فالوحدة وجودية والكثرة
…ع الوحدات فيكون وجودية ايضا وعرضية
…الوحدات لو وجدت لكانت متشاركة في
…ها وحدات وممتازة بخصوصيات فيكون لها
…حدات اخر ويلزم التسلسل والحق ان الوحدة
٨ …والكثرة من الاعتبارات العقلية فروع الواحد
…يقابل الكثرة لذاتها اذ ليس لهما عدم
…غيري ولا اضداد لها ولا متضايفة لتقوم الكثرة
…بها بل لكونها مكيال الكثرة وهو اضافة عرضية
…ها الثاني في اقسام الوحدات الواحد ان
…منع نفس مفهومه عن الحمل على كثيرين فهو
الواحد بالشخص وان لم يمنع فهو واحد من
جهة كثيرين وجهة الوحدة ان كانت نفس
الماهية فهو الواحد بالنوع وان كانت
جزءا منها فهو الواحد بالجنس او بالفصل
وان كان خارجا عنها فهو الواحد بالعرض
اما بالمحمول كالقطن والثلج بالبياض او بالموضوع
كاتحاد الكاتب والضاحك والواحد بالشخص
ان لم يقبل القسمة اصلا فان لم يكن له مفهوم
سواه فهو الوحدة وان كان فاما ان يكون
ذات وضع وهو النقطة او لا يكون وهو

المفارق وان قبلها وسابقت اجزاؤه
فهو الواحد بالاتصال والا فبالاجتماع وقيل
الواحد بالاتصال لمقدارين يتلاقيان على حد
مشترك كضلعي الزاوية او يتلازم طرفاه بحيث
يلزم من حركة احدهما حركة الاخر وايضا فالواحد
ان حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد التام
وان لم يحصل فهو الواحد الغير التام والتام
اما طبيعي او وضعي او صناعي كزيد ودرهم وبيت
ثم الاتحاد بالنوع سمي مماثلة وبالجنس مجانسة
وبالعرض ان كان في الكم سمي مساواة وان كان
في الكيف سمي مشابهة وان كان في المضاف سمي
مناسبة وان كان في الشكل سمي مشاكلة وان كان
في الوضع سمي موازاة وان كان في الاطراف سمي
مطابقة الثالث في اقسام الكثرة كل شيئين
هما متغايران وقال مشايخنا الشيئان الذي
استقل كل واحد منهما بالذات والحقيقة بحيث يمكن
انفكاك احدهما عن الاخر فهما غيران والا فصفة
وموصوف وكل وجزء ولهذا قالوا الصفة مع
الذات لا هو غيره ولا غيره وعلى الاصطلاح
الاول فالغيران ان اشتركا في تمام الماهية
فمثلان والا فمختلفان متلاقيان ان اشتركا

موضوع كالسواد والحركة فانهما يعرضان
لجسم متساويان ان صدق كل واحد على ما
صدق عليه الاخر ومتلاحقان ان صدق
احدهما على بعض ما صدق عليه الاخر فان صدق
على جميع افراده فهو الاعم مطلقا والا فكل
منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه ومتباينان
٩ لم يشتركا متقابلان ان امتنع اجتماعهما في
موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد
فان كانا وجوديين وامكن تعقل احدهما بدون
الاخر فضدان كالسواد والبياض وان لم يكن
فمتضايفان كالابوة والبنوة وان كان احدهما
وجوديا والاخر عدميا فان اعتبر كون الموضوع
مستعدا للاتصاف بالوجودي بحسب شخصه او
نوعه او جنسه كالبصر والعمى فعدم وملكة
متقابلان وان اعتبر فيه وجود الموضوع
وقت يمكن اتصافه به فملكة وعدم مشهوران
وان لم يعتبر فسلب وايجاب فقبل السواد
والبياض من حيث انه ضد البياض مضاف وقلنا
١ المضاف حيثيه السواد لا هو قبل المقابل بحسب
المضاف فيكون المضاف تحته تحت
المضاف بحيث صدق عليه المقابل وهو اخص

لصدقه على الضد و الايجاب و السلب و يحكمه
المقابل او كلاهما لا الاثبات وفيه فروع
الاول المثلان لا يجتمعان بحسب العوارض اذ لفقا
فيكونا هو هو ومثلين الثاني التقابل بالذات
بين السلب و الايجاب لان كل واحد من المتضايفين
والضدين انما يقابل الاخر لاستلزامه عدمه
والاخر كسائر المتقابلين الثالث السلب
والايجاب لا يصدقان ولا يكذبان واما المتضايفان
فيكذبان لخلو المحل عنهما والضدان بعدم المحل
واتصافه بالوسط كالفاتر واللاعادل واللاجائر
او خلوه عن الجميع كالشفاف والعدم والملكة لعدم
الموضوع او عدم استعداده لهما الرابع
المتضايفان يتلازمان طردا وعكسا والضدان
قد يلزمان المحل على البدل فيتعاقبان كالصحة
والمرض او لا يتعاقبان كالحركة الى الوسط
والعنه فانه لابد وان يتوسطهما سكون
المشهور وقد يلزم لاحدهما كبياض ...
الاستقراء دل على ان التضاد لا يكون الا
بين نوعين اخيرين داخلين تحت جنس
واحد وان المتقابلين لا تضاد بينهما
ولهما الفصل العاشر في العلة والمعلول

وفيه مباحث الاول في اقسام العلة وهي
اربعة لان ما يحتاج اليه الشيء اما ان يكون جزءا
منه او لا يكون والاول اما ان يكون الشيء به
بالفعل وهو الصورة او بالقوة وهو المادة
ويسمى العنصر والقابل ايضا والثاني اما ان
يكون مؤثرا في وجوده وهو الفاعل او في
مؤثريته وهو الداعي والغاية الثاني في
تعدد العلل والمعلولات المعلول الواحد بالشخص
لا يجتمع عليه علل مستقلة والا لاستغنى بكل
واحد عن كل واحد فيكون مستغنيا ومحتاجا
عنهما واليهما معا وهو محال والمتماثلان يجوز
تعليلهما بمختلفين كالتضاد والمركب بعلله
اياه وكذا البسيط ان تعددت الالات والمواد
وان لم تتعدد فمنعه جمهور الحكما وتمسكوا بان
مصدريته لهذا غير مصدريته لذاك فان دخلا
او احدهما في ذاته لزم التركيب وان خرجا كانا
معلولين فيعود الكلام فيه والتسلسل واجيب يلزم مح
بان المصدرية من الاعتبارات العقلية التي لا وجود
لها في الخارج وعورض بان الجسمية تقتضي التحيز
وقبول الاعراض الوجودية عندكم مع بساطتها
الثالث في الفرق بين جزء المؤثر وشرطه

احدهما ما يتوقف عليه ذات المؤثر والشرط
ما يتوقف عليه تأثيره لا تحقق ذاته كاليبوسة
للنار وقيل الشئ الواحد لا يكون قابلا وفاعلا
معا لان القابل من حيث هو قابل لا يستلزم
المقبول غير القابل والفاعل من حيث هو
فاعل يستلزمه ولان القبول غير الفعل فلا
يكون مصدرا لاحدهما مع مصدر للاخر قلنا
عدم استلزام الشئ باعتبار لا ينافي استلزامه
باعتبار آخر ولهذا قيل نسبة القابل الى
بالامكان العام والقول في ان البسيط
يتعدد آثاره قد سبق

[illegible]

في الاعراض وفيه فصول

في المباحث الكلية الاول في تعدد اجناسها
المشهور انحصار الاعراض في المقولات التسع
وهي الكم وهو ما يقبل القسمة لذاته كالاعداد
والمقادير والكيف وهو ما لا يقبل القسمة
لذاته ولا يتوقف تصوره على تصور غيره
كالالوان والاين وهو حصول الشئ في مكانه
والمتى وهو حصول الشئ في الزمان ككون
الكسوف في وقت كذا والوضع وهو الهيئة
الحاصلة للشئ بسبب نسبة بعض اجزائه

بعض والى الامور الخارجة عنه كالقيام والاستلقاء
والاضافة وهي النسبة العارضة للشئ بالقياس
الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة والملك وهو
هيئة الشئ الحاصلة بسبب ما يحيط به وينتقل
بانتقاله كالتعمم والتقمص وان يفعل وهو كون
الشئ مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام يقطع وان ينفعل
وهو كون الشئ متأثرا عن غيره كالمنقطع ما دام
منقطعا واعلم ان الوحدة والنقطة خارجتان
عنها وان حصرها غير معلومة لاحتمال ان يكون
كل واحد منها او بعضها مقولا على ما تحتها قولا عرضيا
وان العرض ليس جنسا لها لان عرضيتها معلوم
اما البيان الثاني في امتناع الانتقال عليها
احتج عليه جمهور العقلاء واحتجوا بان تشخص افرادها
ليس لنفسها ولا للوازمها والا انحصرت انواعها
في اشخاصها ولا لعوارضها الحالة فيها لتوقف حلولها
على تعينها فهو لمحالها فلا تنتقل عنها بخلاف
الجسم فانه غير محتاج في تشخصه الى حيز بل في
تحيزه وهو حاصل باعتبار الحيز الثالث
في قيام العرض بالعرض منعه المتكلمون متمسكين
بان المعنى بالقيام حصوله في الحيز تبعا لحصول
محله وذلك المتبوع لا يكون الا جوهرا وهو

فيتعين اذ القيام هو الاختصاص الناعت وا
صفات الله تع قائمة بذاته مع امتناع تحيزه
وان سلم فلم لا يجوز ان يكون تحيز محله تبعا
محل اخر وهو الجوهر واحتج الحكما بان السو
والبطوء عرضان قائمان بالحركة فانها المن
بهما دون الجسم الرابع في بقاء الاعراض منع
الشيخ وتمسك بان البقاء عرض فلا
بالعرض وبانه لو بقي لامتنع زواله لانه لا يزول
لنفسه لاستحالة ان ينقلب الممكن ممتنعا و
لمؤثر وجودي كطريان ضد فان وجود
مشروط بعدم الضد الاخر ولا عدمي كزوا
شرط فانه الجوهر فيعود الكلام اليه و
الدور ولا فاعل اذ لا بد من اثر فيكون مو
لا معدما واجيب عن الاول بمنع المقد
وعن الثاني بان عدمه يقتضيه ذاته بعد ا
والالزام مشترك او مؤثر مباين عن محا
انتفاء شرط وهو عرض لا يستمر او فاعل
نسلم انه لا يكون عدما متجددا او تقد
به النظام في امتناع بقاء الاجسام ا
في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين ا
لجاز حصول الجسم الواحد في مكانين و

ا

الجزم بان السواد المحسوس في هذا المحل
غير المحسوس في ذلك وللزم اجتماع علتين
مستقلتين على شخص ولقد زعم جمع من
الاوائل ان الاضافات كالجوار والقرب
عرض لامرين وقال ابو هاشم التاليف
يقوم بجوهرين والا لما امتنع الانفكاك
كالمتجاورين ولا يقوم بالثلث والا لحلزم بعدم
الثالث ولا بقي الباقيان مولفين واجيب
ان احالة عسر الانفكاك الى احتياج التاليف
اليهما ليس اولى من احالته الى احتياج لقدمها
الى الاجزاء او الصانع الفاعل المختار الفصل ال
في مباحث الكم الاول في اقسامه الاول الكم اما
ان ينقسم الى اجزاء لا يشترك في حد واحد وهو
المنفصل ويسمى العدد او الى اجزاء يشترك وهو
المتصل فان لم يكن قار الذات فهو الزمان وان
كان فهو المقدار فان انقسم في جهة واحدة فهو
الخط وبه ينتهي السطح كما هو ينتهي بالنقطة فان انقسم
في جهتين فهو السطح والبسيط وبه ينتهي الجسم
وان انقسم في الجهات الثلث فهو الجسم التعليمي
والثخين والثخن ما بين السطح فان اعتبر
نزولا فعمق وان اعتبر صعودا فسمك وقد

يطلق العمق على البعد المقاطع للطول
والبعد المفروض اولاً وقيل الطول
الامتدادين المتقاطعين في السطح والامتداد
من راس الانسان الى قدمه ومن ظهر
الى اسفله والعرض هو الممتد
من الامتداد الاقصر والآخذ من يمين
الى يساره ومن راس الحيوان الى ذنبه
والعرض والعمق كميات ماخوذة مع
التناهي في الكم بالذات وبالعرض الكم
ما يكون كماً لنفسه والكم بالعرض ما يكون
في كم كالزمان فانه وان كان متصلاً بالذات
فانه متصل بالعرض لتقدره بالحركة الـ
على المسافة ومنفصل اذا قسم بالسا
محلاً له كالجسم والمعدود او حالاً في محل
هذا الا بلق بياضه اكثر او متعلقاً به كا
المتناهية والغير المتناهية بحسب تنا
ولاتناهيها عدداً وزماناً الثالث
هذه الكميات قال المتكلمون العدد
الوحدات التي هي اعتبارات عقلية لا
لها في الخارج كما سبق واما المقا
فهي الجسمية او جزؤها بناء على انه

مركبة من اجزاء لا تتجزى وليست هي اموراً زائدة
عليها ولا انقسمت بانقسام الجسم الذي هو
محلها فينقسم الخط عرضاً والسطح عمقاً فهذا
خلف قيل ليست هي من الاعراض السارية
فلا يلزم انقسامها واجيب بان السطح
مثلاً ان لم يكن في شيء من الاجزاء المفروضة للجسم
فلا يكون حالاً فيه وان كان فاما ان يوجد بتمامه
في كل واحد فيقوم الواحد بالكثير او لا بتمامه
فيلزم القسمة لصحة الحكم بان الجسم الواحد
قد يتوارد عليه المقادير المختلفة مع بقاء
الجسمية المعينة بحالها وبان الخطوط والسطوح
ذات الجسم التعليمي المتخلخل تارة والمتكاثف
اخرى فلا يكون جوهراً واجيب عن الاول
بان المتبدل هو الشكل او اوضاع اجزاء الجسم
وعن الثاني بمنع المقدمات الرابع في الزمان
من الناس من انكر وجوده لانه لو كان
قار الذات اجتمع الحاضر والماضي فيكون الحادث
اليوم حادث يوم الطوفان ولو لم يكن
لزم تقدم بعض اجزائه على بعض تقدماً لا يتحقق
الا مع الزمان ويتسلسل واجيب بان
تقدم الماضي لذاته لا بزمان آخر والمثبتون تمسكوا

بوجهين الاول انا اذا فرضنا حركة
مسافة معينة بقدر من السرعة ولنفرض
ابتدانا معا قطعنا المسافة معا فان …
الثانية في الابتداء وما فقت في الوقوف
اقل وكذا ان وافقتها اولا وتركا وكا…
الطافتين لهذا الاول وتركها امكان
مسافة معينة لسرعة معينة واقل منه
معين وبين لهذا الثانية وتركها امكا…
من ذلك بتلك السرعة المعينة وهو حد
للامكان الاول فيكون قابلا للزيادة
ولا شيء من العدم كذلك الثاني كون
قبل الان ضروري فتلك القبلية ليست
لانه ولا عدم لانه لتعقلها مع العدم
ولا امرا عدميا لانها نقيض اللاقبلية
اخص زائد بثبوتي واجيبوا بان هذه الا…
المذكورة امورا اعتبارية عقلية لا وجود
في الخارج وكذا القبلية ثم لعلموا …
هو هو مجرد لا يقبل العدم والا لكان
بعد وجوده بعدية لا يتحقق الا مع ال…
فيلزم وجوده حال عدمه وهو محال و…
بان المحال انما يلزم من فرض عدمه بعد…

لامتنع فرض عدمه مطلقا وقيل هو الفلك
الاعظم لانه يحيط بالاجسام وخلله طاهر وقيل
حركته لانه غير قار الذات ويمنع بان الحركة
هي اما سريعة او بطيئة والزمان ليس كذلك
وقيل مقدارها وهو قول ارسطو ومتابعته
ولصححوا بان الدليل دل على انه يقبل المساواة
والمفارقة وما كان كذلك فهو كم والزمان
كم فلا يكون منفصلا والا لا ينقسم لما لا
ينقسم فهو متصل غير قار لان اجزاءه لا تجتمع
وله مادة لا تكون المسافة ولا المتحركة ولا
شيئا من هيئاته القارة فيكون هيئة غير
قارة وهي الحركة وتلك الحركة تكون مستديرة
لان المستقيم ينقطع والزمان لا ينقطع ويكون
اسرع الحركات وهو الحركة اليومية واعلم
ان مدار هذه الحجة على ان قبول المساواة يقتضي
الكمية وذلك انما يثبت لو ثبت قبولها لذاته
فان الجوهر الفرد ممتنع الوجود لذاته فان
كونه كما متصلا غير قار الذات يستلزم ان
يكون له محل اما لعرضيته او لحدوثه المحوج
الى المادة الخامس المكان امر موجود للحس
بالبداهة العقل يشهد بان المتحرك ينتقل من

لان الزمان يتقدر به سائر الحركات د

من مكان انه احق ولا ينتقل من العدم ا
العدم مع حادث عن المتمكن لان الحيز يتقد
باستقلاله بخلاف المكان وهو السطح الباطن
للحاوي المماس للظاهر المحوي عند ارسطو
والبعد المجرد الموجود الذي ينفذ فيه الجسم
عند سحه والمفروض عند المتكلمين دليل
الاول ان المكان هو السطح اوالخلا والثاني
لوجوه الاول انه لا يكون عرضيا ولا لما
الزيادة والنقصان ولا وجود بالوجوه
انه لو حصل جسم في بعد مجرد لزم تداخل البعد
وابعادها ويجوز ذلك في بعض انا نجوز تداخل
العالم في جزء خردلة وهو محال الثالث ان
تجرده لا يكون لنفسه ولا للوازمه والا
كل بعد مجردا ولا لعوارضه والا لكان
انا المحل مستغنيا عنه لعارض وهو محال
كان جسم
البعد ان كان مما يتحرك له حيز فكان هناك
ابعاد متداخلة الا غير نهاية وان سلم
لها من حيث انها باسرها قابلة للحركة
وذلك لا يكون بعدا وان لم يكن فالمانع
ان كان مما يعرض لها بطبيعتها من
قابلة للحركة وبعود لا لزام الثاني ا

خلا بزمان وقوع الحركة في فرسخ خلا
لا ساعة وفي فرسخ ملأ عشر ساعات وفي
الملأ قوامه عشر تمام لا اول ساعة فزمان
المعاوق كزمان عديم المعاوق هذا
الثالث لو كان خلا سواء كان عدما او
متشابها لم يكن حصول الجسم في بعض جوانبه
ولا يسكن عنه ولا يميل اليه واجيب
الاول بان الزيادة والنقصان باعتبار العوض
عدم الاحساس بهما معا لا يستلزم التداخل
الاتحاد فان ذات البعد من حيث هي لا تقتضي
ولا الكاصة ولا تقبل الحركة مجردا وذلك
وجب امتناع حركته حاديا وعن الثاني ان
الحركة لذاتها تقتضي زمانا والا لكانت الحركة
الخلا لا في زمان كيف وكل نقلة فهي على
مسافة منقسمة ومتجزية بانقسامها الى
جزء بعضها قبل وبعضها بعد وهو ساعة
بحسب هذا العوض فيكون زمان الملأ الارق
ساعة وعشر تسع ساعات وعن الثالث بان
الخلا بعد متشابه مسا ولمقدار العالم وحصول
بعض الاجسام في بعض الجوانب لما بينهما
من الملائمة والمنافرة واقتضاء القرب والبعد

٢٥

ما في الجوار من الوضع المذكور ... عن البعد ... ان الملا ... ومعه الزمان ... باعتبار الزمن وذلك لا ... حركة

وعوّضنا بان القول بالسطح باطل والا
لتسلسلت الاجسام الى غير نهاية لان لكل
جسم فله حيز لا محالة ولما صح كان الحجر عند
دوران الماء عليه ساكنا لانتقال سكونه بقا
نسبته مع الساكنات لان بقا النسبة معللة
بسكونه وللزوم ازدياد المكان ونقصه والتمكن
بحاله كما اذا انكسرت شمعة مدورة وبالعكس
والدليل على امكان الخلا انه لو رفع صفحة ملسا
عن مثلها دفعة لخلا الوسط اول زمان
الارتفاع ولو لم يكن خلا للزم من حركة بقة
تدافع جملة العالم لانتقال ما يتخلل ما وراه وبكاز
فلاحد لان زوال مقدار وحصول آخر فرع
وجود الهيولى وعرضية المقدار وكلاهما
ممنوع الثالث في الكيف الاستقرا دل على
انحصار هذه المقولة في اقسام اربعة الكيفيات
المحسوسة والنفسانية والمختصة بالكميات
والاستعدادات اما الاول في اقسامها
الكيفيات المحسوسة ان كانت راسخة سميت
انفعاليات فانفعالات لانفعال الحس
عنها اولا ولانها تابعة للمزاج اما بالشخص
كحلاوة العسل وحمرة الدم او بالنوع

كحرارة النار وبرودة الماء وهي تنقسم
باقسام الحواس الخمس الظاهرة الى الملموسات
وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
وتسمى كيفيات اول لتكيف البسائط بها اولا
والخفة والثقل والصلابة واللين والملاسة
والخشونة والى المبصرات وهي الالوان والاضوا
والى المشمومات وهي الروايح والى المسموعات
وهي الاصوات والحروف والمذوقات وهي الطعوم
الثاني في تحقيق الملموسات الحرارة والبرودة
من اظهر المحسوسات وابينها فالحرارة تحصل
بتفريق المختلفات وجمع المتماثلات من حيث
انها تصعد الالطف فالالطف فينضم كل
جزء الى ما شاكله بمقتضى طبيعته الا اذا
كان الالتحام شديدا فيفيد سيلانا ودورانا
ان كان اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال
لما بينهما من التلازم والتجاذب كما في
الذهب وتليينا ان كان الكثيف غالبا لا
في الغاية كما في الحديد وتصعيدا بالكلية ان
قويت واللطيف اكثر والاشبه ان الحرارة
الغريزية مغايرة للحرارة النارية وكذا
الحرارة الفائضة عن الكواكب وقيل هي

هي صلابة الجزء الذي المنكسرة وقد تحدث
الحرارة بالحركة ودليله التجربة لا يقال لو كان
الحركة مسخنة لتسخنت العناصر الثلاثة فصارت
نيرانا بسبب حركات الافلاك لان الافلاك
لا تقبل السخونة فلا تسخن ولا تسخن ما جاورها
واما البرودة فقيل عدم الحرارة ومنع بان
الحاصل المحسوس ليس عدم الحرارة ولا الجسم
والا لكان الاحساس بالجسم لكان احساسا بالبرودة
واما الرطوبة فقال الامام هي البلة المقتضية
لسهولة الالتصاق والانفصال لا يقال فيكون الهواء
ارطب من الماء اذ هو اسهل منه لانه نقول
نعم وقال الحكماء هي كيفية توجب سهولة قبول
التشكل وتركه وهي غير السيلان فانه عبارة
عن حركات توجد في اجسام متفاصلة في الحقيقة
متواصلة في الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد
ذلك في التراب لكان سيالا واليبوسة مقابلها
على الرأيين واما الخفة والثقل فهما قوتان يحرك
من محلها بواسطتهما مدافعة صاعدة او هابطة
ويسميها المتكلمون اعتمادا والحكماء ميلا طبيعيا
وهو لا يوجد في الجسم المتمكن في حيزه الطبيعي
لامتناع المدافعة عنه واليه ثم الميل قد يكون

نفسانيا كاعتماد الانسان على غيره وقسريا
كميل الحجر المرمي الى فوق وقد يجتمع الميلان
الى جهة ولهذا كالحجر المرمي الى الاسفل
والانسان المنحدر واما الحصيص ان فسرناه
بما يوجب المدافعة لا نفسها ولذلك يختلف
حال الحجرين المرميين الى فوق بقوة ولهذا
اذا اختلفا في الصغر والكبر والصلابة وهي
عبارة عن ممانعة الغامز واللين عدمها وقيل
هما كيفيتان تقتضيانهما والملاسة والخشونة
استواء وضع الاجزاء ولا استواؤه فهما من
مقولة الوضع الا اذا فسرناهما بكيفيتين تابعتين
للوضع الثالث في كيفيات المبصرات اما اللون
فالظاهر المحسوسات ماهية وهلية وقيل
البياض يتخيل من مخالطة الهواء للاجسام
الشفافة المتصغرة كما في الثلج والبلور
المسحوق وموضع شق الزجاج والسواد
من كثافة الجسم وعدم غور الضوء فيه ورد
بان ذلك قد يكون سبب حدوثهما والبياض
يحس به فيما لا يعقل فيه ذلك كالبيض المسلوق
ولبن العذراء فانه يحصل بعلاج يعرفه
وهو دليل على قلة الهوائية فيه والمشهور

ان اصل الالوان هو السواد والبياض والباقي
تتركب منهما وقيل الحمرة والخضرة والصفرة
وزعم الشيخ ابو علي ان وجود الالوان مشروط
بالضوء لانا لا نحس بها في الظلمة وذلك
اما لعدمها او لعائق هو الظلمة والثاني باطل
لان العدم لا يعوق فتعين الاول ولا اعتراض
عليه لم لا يجوز ان يكون الضوء شرط ابصارها
فلا ترى عند عدمه فرع الالوان قد تبصر
شديدة اذا كانت صرفة وضعيفة اذا اختلط
بها اجزاء صغار تضادها اختلاطا لا تميز
معه واما الاضواء فقيل انها اجسام شفافة
تنفصل عن المضيء لانها متحركة بدليل انحدارها
عن الكواكب وانعكاسها وكل متحرك جسم واجيب
بمنع الصغرى ودليلها وعورض بانها لو كانت
اجساما لتحركت بمقتضى طباعها لتحركت الى
جهة واحدة وايضا لو كانت اجساما وكانت
محسوسة لسترت ما تحتها وكانت الاكثر ضوءا
اكثر سترا والواقع خلافه وان لم تكن محسوسة
لم يكن الضوء محسوسا وقيل هو اللون ومنع
بانه قد يحس به دون اللون كالبلور اذا
كانت في ظلمة ثم ان منها ما هو اولي وهو الحاصل من

مقابلة المضيء بالضوء كالحاصل على وجه الارض
بعد الاسفار وعقيب الغروب ومن مقابلة
القمر يسمى نورا وظلا ان حصل من مقابلة الهواء
المتكيف به وانما لا نحس به كالحس بالجدار المضيء
لضعف لونه والذي يشرق على الاجسام يسمى
فانما ان كان ذاتيا يسمى شعاعا كما للشمس والا
بريقا كما للمرآة والظلمة عدم النور عما من شانه
وقيل هي كيفية تمنع الابصار ومنع بانه لو كان
كذلك لوجب ان لا يرى الجالس في الظلمة نارا
بو قد تقرب وما حولها وللقائل ان يقول المانع
ظلمة محيط بالمرئي الرائي في تحقيق المسموعات الحروف
كيفيات تعرض للاصوات يتميز بعضها من بعض
في الثقل والخفة وهي تنقسم الى مصوت وهو حروف
المد واللين والى صامت وهو ما عداها والمشهور
ان السبب الاكثري للصوت تموج الهواء
بقرع او قلع عنيف وان الاحساس به يتوقف
على وصول الهواء الى الصماخ لانه يميل بهبوب
الريح ويتخلف عن مشاهدة السبب كما في صوت
الفاس ولانه لو وضع طرف انبوبة على صماخ
انسان وتكلم فيه لم يسمع غيره وانه محسوس
في الخارج والا لما علمت جهته والصدا صوت

فعل من الصوات هوآء متموج عن جبل او
جسم املس الخامس في تحقيق الطعوم الجسم اما
ان يكون كثيفا او لطيفا او معتدلا والفاعل
فيه اما الحرارة او البرودة او المعتدل بينهما
فيفعل الحار في الكثيف مرارة وفي اللطيف
حرافة وفي المعتدل ملوحة والبرودة في الكثيف
عفوصة وفي اللطيف حموضة وفي المعتدل
قبضا والمعتدل في الكثيف حلاوة وفي اللطيف
دسومة وفي المعتدل تفاهة وقد يطلق
التفه على ما لا طعم له او لا يحس طعمه كالنحاس فانه
لا يتحلل منه ما يخالط اللسان فيحس به وقد يجتمع
طعمان كالمرارة والقبض في الحضض ويسمى
البشاعة والمرارة والملوحة في السبخ ويسمى
الزعوقة السادس في المشمومات الروائح الملائمة
للمزاج تسمى طيبة والمنافرة لها تسمى منتنة وقد تضاف
رائحة حلوة او حامضة باعتبار ما يقارنها
وليس لانواعها اسماء خاصة وسبب الاحساس
بها وصول الهواء المتكيف بها الى الخيشوم وقيل
بخار لطيف متحلل عن ذي الرائحة واما القسم الثاني
اعني الكيفيات النفسانية وهي الحيوة والصحة والمرض
والادراك وما يتوقف عليه الافعال كالقدرة والارادة

مما كانت منها راسخة سميت ملكة وما ليست كذلك
سميت حالا وبيانها مباحث الاول في الحيوة وهي
قوة تتبع الاعتدال النوعي وتفيض منها سائر
القوى واستدل الحكيم على مغايرتها لقوة الحس
والحركة بان العضو المفلوج حي وليس بحساس
والعضو الذابل حي وليس بمغتذ والنبات بعكسه
ومنع بان عدم الفعل لا يستلزم عدم القوة لجواز
ان يمنعها عائق لانتفاء الموق ما يوثر بالفعل لانه
لو سلم لزم ان لا يطلق لفظ القوة عليه لا عدمه
وبان غاذية النبات تخالف غاذية الحيوان بالذات
وقد شرطها الحكماء والمعتزلة بالبنية الصالحة
ومنع بانها ان قامت بالمجموع واتحدت كان
الواحد حالا في محال وهو محال وان تعددت كان
كل واحد منها مشروطا بالاخر وهو دور والموت
عدم الحيوة عما من شانه وقيل هي كيفية تضاد
الحيوة لقوله تعالى خلق الموت والحيوة والعدم لا يخلق
ومنع بان المعنى بالخلق التقدير الثاني في
الادراكات وهي اما ان يكون ظاهرة في الاحساس
بالمشاعر الخمس واما باطنة وهي تنقسم الى تصورات
وتصديقات والتصديق اما ان يكون جازما او لا ان كان للاحكام
والاول اما ان يكون لموجب اولا والثاني التقليد

[illegible]

والاول اما ان يتعلق متعلقه ... ن بعضه وهو
الاعتقاد او لا وهو العلم والثاني ان كان
متساوي الطرفين ... ن وان لم يكن فالراجح
ظن والمرجوح و... سور وهو وجود صورة
المعلوم في العالم والذي يدل على وجود هذه
الصور في العقل انا نتصور المعدوم ونميزه
عن غيره تمييزا لا يتحقق الا مع الثبوت وليس
في الخارج فهو في الذهن واعترض عليه بانه
يوجب كون الذهن حارا باردا معا مستقيما
مستديرا معا عند تصورها والحق انهم ان قصدوا
بالصور ما يشبه المتخيل في المرآة فمحتمل وان
ارادوا ما يشارك الخارجي في تمام الماهية
فباطل لانها اعراض والمتصور قد يكون جوهرا
والشيء قد يتصور نفسه فلو حصل فيه مثله لزم
اجتماع المثلين لا اتحاد العاقل والمعقول
ولهذا لان العاقل هو الذي حضر عنده ماهية
مجردة وهو اعم من الذي حضر عنده ماهية
تغايره لان حضور الشيء عند نفسه محال و...
تعلق خاص بين العالم والمعلوم فيتعدد بتعدد
المعلومات ويشكل بتعقل الشيء نفسه و...
صفة توجب العالمية وهي حالة لها تعلق بالمعلوم

فمع هذا الاتحاد تتعدد المعلومات وعلى ان
على القول بالصورة فالاول الصور العقلية
تفارقها الخارجية في انها محسوسة ومتمانعة
وممتنعة الحلول في مادة كما هي اصغر منها
ومتوقفة كدورت ماهو اقوى منها الثاني
الصورة العقلية كلية لا على معنى انها كلية
في نفسها فانها صورة جزئية في نفوس جزئية
لان المعلوم بها كلي او لان نسبتها الى كل واحد
من افراد ذلك النوع سواء والعلم الاجمالي يتعلق
بامور متعددة باعتبار شامل لها والتفصيلي
يتعلق باعتبار كل واحد منها وفعلي مثل ان
تصورت فعلا فتفعله وانفعالي كما اذا شاهدت
شيئا فعلمته مسئلة للنفس اربع مراتب
الاول استعداد التعقل ويسمى العقل الهيولاني
والثانية ان يحصل البديهيات باستعمال الحواس
في الجزئيات وهي العقل بالملكة التي هي مناط
التكليف والثالثة ان يحصل النظريات بحيث
ان يتمكن من استحضارها ويسمى العقل بالفعل
والرابعة ان يستحضرها ويلتفت اليها ويسمى
العقل المستفاد الثالث في القدرة
والارادة القدرة صفة تؤثر وفق الارادة

تشبيها بالهيولى المستعدة للصور ... [illegible]

بعود وقد تصدق التعريف الثاني دون الاول كما في ...

وهي مبدأ يعقب اعتقاد ...
نفعه تعقب اعتقاد الضرر وفعل القو
مبدأ للافعال المختلفة في القوة الحيوانية
في فاقا والفلكية عند من يجعلها شاعرة
للاول والنباتية على الثاني والقوة العنصرية
عنهما وهي غير المزاج لانه من جنس الحوا
والبرودة وباثره من جنس تاثيرهما وا
ليست كذلك والقوة مبدأ الفعل مطلقا
لامكان الشيء مكانا والخلق ملكة تصدر بها
النفس افعال سهولة من غير سبق رو
بينه وبين القدرة ان نسبة القدرة الى الف
على السواء ومن منع ذلك اراد بها القو
المقارن المستجمع بشرائط التاثير ولذا
زعم ان القدرة مع الفعل والمحبة توا
فمحبة الله تعالى للعباد ارادة كرامتهم ومح
له ارادة طاعته والرضا ترك الاعتراض
للارادة بعد التردد والرابع الالم واللذ
التصور وقولهم اللذة ادراك الملائم و
ادراك المنافي وفيه نظر لانا نجد من ا
حالة مخصوصة ونعلم انا ندرك ملائما ولا
تلك الحالة هي نفس الادراك او غيره وبعد

ذكر القوى الحيوانية والنباتية وعنصرها اراد تعريفها مطلقا

المغايرة في الالة خلاصها اولهما وما قيل
من ان اللذة هي دفع الالم خطاء لان الانسان
قد يتلذذ بالنظر الى الوجه الحسن والوقوف
على مسئلة والعثور على مال فجاة بلا خطور
سابق الخامس في الصحة والمرض الصحة حالة
او ملكة بها تصدر الافعال عن موضوعها
سليمة والمرض بخلافه فلا واسطة واما الفرح
والحزن والغضب وامثال ذلك فغنية عن البيان
واما القسم الثالث وهو الكيفيات المختصة
بالكميات فهي اما ان تكون عارضة للكميات
وحدها اما للمتصلات كالاستقامة والاستدارة
والانحناء والتشكل واما للمنفصلات كالزوجية
والاولية والتركيب واما ان تكون مركبة عنها
وعن غيرها كالخلقة المركبة من الشكل واللون
واما القسم الرابع وهي الكيفيات الاستعدادية
فهي ان كانت استعدادا نحو اللاقبول كالصلابة
يسمى قوة وان كانت استعدادا نحو القبول
يسمى ضعفا ولاقوة المبحث الثالث في الاعراض
النسبية وفيه مباحث الاول في ثبوتها انكرها
جمهور المتكلمين الا الاين وقالوا لو وجدت
لوجب حصولها في محالها وتسلسل لصحة الحكما

بانها تكون محققة في الوجود ولا اعتقد
ان من الحركات ... وليست اعدادا لان
حصول لبعد ... لكن في ذات الجسم لانه لا انقا
غير الغير وتوقف الفنا والمضي الساعي في
الان وسماه المتكلمون كونا وقالوا حصول
الجوهر آنين فصاعدا في مكان واحد سكون
وفي مكانين حركة فحصوله اول حدوثه لا حركة ولا
سكون وقال الحكما الحركة كمال اول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة وبيانه ان الحركة امر
ممكن الحصول للجسم فيكون حصولها كمالا وكذا
غيرها من حيث ان حقيقتها التادي الى
الغير فيكون ذلك الغير متوجها اليه ممكن
ليتادى الى الذي اليه فيكون حصوله كمالا ثانيا
وذلك التوجه ما دام كذلك يبقى شي منه بالقوة
والامكان وصولا لا توجها فتبين انها كمال
اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة و
قريب مما قال قدما وهم وهو انها خروج
القوة الى الفعل على سبيل التدريج وذلك
يكون في الكم كالتخلخل والتكاثف وهما ازدياد
النهائي المقدار وانتقاصه من غير ضم ولا
وكالنمو والذبول وهما ازدياد المقدار وا

كونان ... وفي الكيف كاسوداد العنب
وتسخن الماء ويسمى استحالة ... الوضع كحركة
الفلك ويسمى حركة دورية وفي الاين كالحركة من
مكان الى مكان اخر ويسمى نقلة ولا يكون في
الجوهر لان حصوله دفعة ويسمى كونا ولا في
سائر المقولات فانها تابعة لمعروضاتها
ولا بد لكل حركة من ستة امور ما منه وما اليه
وما فيه وما له وما به والزمان وتشخص الحركة
انما يتحقق بوحدة موضوعها وزمانها وما هي
فيه اذ الواحد قد يتحرك الى جهتين في زمانين
وقد يستقل وينمو في آن واحد ومتى اتحد
ذلك اتحد المبدا والمنتهى لا محالة ولا عبرة بوحدة
المحرك وتعدده وتنوعها بتنوع ما منه وما
اليه كالهبوط والصعود وما فيه كالاخذ
من الابيض الى التصعد الى التحمر الى السواد
والى المستقيم الى الاخضر الى السواد ولا
عبرة بتنوع المحرك والموضوع والزمان
ان قدر تنوعه لجواز اشتراك المختلفات
في اثر او عارض له او معروض واحد
واختلافها الجنسي باعتبار ما هي فيه كالنقلة
والاستحالة والنمو وتضادها ليس التضاد

المحرك والزمان لما سبق وبا عنه لان الا
فيه الهبوط مع وحدة الطريق بل لو
بامتد وما اليه كالتسود والتبيض او ما
كالصعود والهبوط فان مبدأهما ومنـ
تهاهما متقابلتان غير من اهما تضاد
حيث ان لكل منهما صارت مبدأ او لا خرى
وانقسامها بانقسام الزمان وانقسام
والمتحرك ولا بد لها من قوة توجدها
القوة ان كانت مسببه من سبب خارجي سميت
الحركة قسرية والا كان لها شعور بما يصدر
عنها سميت ارادية والا سميت طبيعية و
سريعة وبطيئة والبطؤ ليس لتخلل السكنات
ولا لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حر
عدو الفرس نصف يوم الى حركاته بعد
وصل حركة الفلك الاعظم الى حركته فيكون
سكناته ازيد من حركاته الف الف مرة و
ان لا تحس بحركاته القليلة المعمورة في
السكنات وايضا لو جاز ان يقع الى
جزء او يسكن الكل لجاز في الجزء الا
والثالث حتى يتم الانفكاك بل الموجب ل
الحركة الطبيعية ممانعة المخروق و

نعم لها
...سرية ممانعة الطبيعة وفي الارادية مما
يستشعر وانه لا بد وان يتخلل بين كل حركتين
مستقيمتين سكون لان الميل المحرك للجسم الى
...وان يكون حاصلا معه الى ان يصل الى
...المعين وذلك الوصول في آن والحركة
...ن هذا الحد ابدا وان يكون لميل آخر حادث
ان لو لا استحالة اجتماع الميل الى الشيء مع
ميل عنه ويكون بينهما زمان والا لزم تتالي
الآنات فيكون الجسم في ذلك الزمان ساكنا ورد
بمنع امتناع الميلين وتتالي الآنات الثالث في
الاضافة ويطلق المضاف على الاضافة وهو
مضاف الحقيقي وعلى معروضها وعليهما جميعا
وهو المشهوري ومن خواصها التكافؤ في
لزوم الوجود ووجوب الانعكاس كما يقول
الاب للابن والابن للاب وايضا اذا كانت مطلقة
او محصلة في طرف كانت في الاخر كذلك اما لو
حصل موضوع لكل منهما لم يلزم تحصيل موضوع
الاخرى ثم منها ما يتوافق في الطرفين كالتماثل
والتساوي او يختلف اختلافا محدودا ككونه
نصفا وضعفا او غير محدود ككونه زائدا
وناقصا والاضافة لها قد يحتاج الى صفة

حقيقة في الاثنين كالعاشق والمعشوق او
في الطرفين كالعالم والمعلوم وقد لا يحتاج كاليمين
والشمال وهو يعرض في سائر المقولات فالجوهر
كالاب والكم كالعظيم والكيف كالاحر والاين
كالاعلى والمضاف كالاقرب والملك كالاكسى
والفعل كالاقطع والانفعال كالاسد تقطعا
وللاضافات في شخصيتها ونوعيتها وجنسيتها
وتضادها ما هي لمعروضاتها فصل وقد
التقدم على الشيء قد يكون بالزمان كتقدم الاب
على الابن وبالذات والطبع كتقدم الجزء على الكل
وبالعلية كتقدم الشمس على ضوئها والرتبة وبالمكان
كتقدم الامام على المأموم وبالشرف كتقدم
العالم على الجاهل وليس في سائر المقولات
النسبية مزيد بحث فلنختم الكلام في الاعراض

الباب الثالث في الجواهر قال الحكماء

الجوهر اما ان يكون محلا وهو الهيولى او
حالا وهو الصورة او مركبا منهما وهو الجسم
او لا كذلك وهو المفارق فان تعلق بالجسم تعلق
التدبير فهو النفس والا فهو العقل وقال
المتكلمون كل جوهر فهو متحيز وكل متحيز
اما ان يقبل القسمة وهو الجسم او لا وهو

هو الفرد ومباحث الباب تنحصر في فصلين
...ل في مباحث الاجسام الاول في تعريف الجسم
...المرضي عند جمهور المتأخرين انه الجوهر
القابل للابعاد الثلاثة المتقاطعة على الزوايا
...مة واعترض عليه بان الجوهر لم يثبت جنسيته
...فالقابل ان كان عرضا لم يكن جزء الجوهر وان
...جوهرا دخل الجنس فيه ويستدعي فصلا اخر
...فيتسلسل وبهذا علم ان الجوهر لا يكون جنسا
...ل المعتزلة انه الطويل العريض العميق وقال
...ض اصحابنا انه المركب من جزئين فصاعدا
...ولا شك ان حقيقة الجسم اظهر من ذلك البيان
...لمرايه ذهب جمهور المتكلمين الى ان الاجسام
بسيطة الطباع مركبة من اجزاء صغار لا
تنقسم اصلا قيل فعلا وقيل ... اجزاء غير
متناهية وذهب الحكماء الى انها متصلة
...في نفسها كما هي عند الحس قابلة لانقسامات
...لا نهاية لها وقيل قابلة لانقسامات متناهية
...المتكلمين ان الجسم قابل للقسمة وكل ما هو
...قابل للقسمة ليس بواحد والا لقامت به وحدة
...انعدمت بانقسامه وايضا كل منقسم ...
...الطبع لعراه بخواص مختلفة فيكون منقسما بالفعل

متعدد استعدد تلك الحوادث العارضة لهما ايضا
هوية القسمين المتفاصلين عند القسم ان
كانت حاصلة قبل القسم فهو المطلوب والا
كان القسم اعداما للجسم الاول واحداثا للقسمين
فعلى هذا لو شق بعرض راس ابرة سطح البحر
اعدم البحر الاول واوجد بحر آخر وفساده
لا يخفى فثبت ان كل جسم ليس بواحد في نفسه
بل هو مركب من اجزاء وتلك الاجزاء لا تنقسم والا
لكانت ذات اجزاء اخر فيكون الجسم مركبا من اجزاء
لا نهاية لها وهو محال لان كل عدد متناهيا
كان او غير متناه فالواحد موجود فيه فاذا اخذنا
ثمانية اجزاء بحيث يكون في كل جهة جزآن يحصل جسم
متناهي الاجزاء مع تكون نسبة حجمه الى حجم سائر
الاجسام نسبة متناهي القدر الى متناهي القدر
لكن ازدياد الحجم بازدياد التأليف والنظم فلو
كان جسما متناهي القدر من اجزاء غير متناهية
لكان نسبة الآحاد المتناهية الى الآحاد الغير
المتناهية نسبة متناه الى متناه هذا خلف
ولانه لو تركب الجسم من اجزاء غير متناهية لامتنع
قطع المسافة لتوقفه على قطع اجزائها وسبق
كل جزء مسبوق بقطع ما قبله فيكون قطعه

زمان غير متناه وايضا النقطة موجودة
اتفاقا وهي لا تقبل القسمة فان كان جوهرا
فهو عندنا وهو المطلوب وان كان عرضا
ينقسم بمحلها والا لانقسمت بانقسامه ايضا
ايضا فالحركة الحاصلة غير منقسمة والا لما كان
بكلها حاصلا ولا انقسم فانه فثبت ان في الاجسام
لا تقبل القسمة لا يقال الحركة ليست الا الماضي
والمستقبل لانه يوجب ان لا توجد الحركة اصلا
حجة الحكماء على نفي الجوهر الفرد لوجوه الاول
ان كل متحيز يمنه غير يساره والوجه الذي منه
غير الذي منه لا يقال ذلك لتغاير وجهيه لانهما
ان كانا جوهرين ثبت المدعى والا لزم تغاير
محليهما السابق اما الوجه فهنا خطا من لها سطح
فوق لهذا طرفه جزء وتحت الآخر جزء وتحركا على
التساوي وتحاذيا بالامحالة على ملتقى جزئين فيلزم الانقسام
الثالث كلما قطع السريع بحركته جزءا قطع البطيء
اقل منه والا لزم ان يساويه في جزء وتقرير الخ
وتقدير ان تساوي الرابع الجسم الذي اجزاؤه وتر
زاوية في ظل مثلثه كان مبدأ من الظل ظل نصفه
فيكون له نصف فينتصف الجزء المتوسط
وقد برهن اقليدس على ان كل خط يصح تنصيفه

وهو يقتضي ذلك اى ما من اذا او من نظام لله
لعراء على الهواء فيه حتى تحرك الخط الى ايمن
والحرا الى السوعان ؟ انتقل الى صوالكن للاول
وان انتقل الى ما فوق الثالث فهو قطع جزئين
حين ما قطع ماحته جزءا ولهذا ينقسم الزمان والحركه
والمسافة السادس الجزء مشكل فان كان كونه
ما اذا انضم باجزاء اخر ادو تمت بينهما يلزم لا
يسع لغيرها مثلها فيلزم الانقسام وان كان غيرها
كانت فيه زوايا فينقسم السابع اذا دارت الرحى
فهي قطع الطوق العظيم جزءا والصغير اما ان
يقطع اقل من جزء فينقسم الجزء وجزءا ما فيتساوى
الصغير والعظيم او يقطع تارة جزءا ويسكن اخرى
فيتفكك اجزاء الرحى وكذلك الدوران ذو الشعب
الثلاث ثم قالوا فالجسم متصل في نفسه يقبل الانفصالات
لا نهاية لها والقابل لها ليس الاتصال لانه
ينعدم عند عدمها والقابل مع المقبول فهو
امر يقبل الاتصال والانفصال ويسمى هيولى
ومادة والاتصال صورة واعلم ان دليل
الفريقين يمنع الانقسام الفعلي ويوجب القسمة
الوهمية لا يفيد القسمة الوهمية متداعية الى
جواز القسمة الانفكاكية لان الاجزاء المعتقدة

فيصح بين المتراس منها ما يصح بين
فيصح بين المتماسين ما يصح بين المتصلين
لا بالفعل لم لا يجوز ان يكون الجسم
من اجزاء متفقة بالماهية او مختلفتها
جهات عائقة عن الانفكاك ويكون ذلك
الاتصال والانفصال وان سلم اتصال الجسم
يجوز ان يكون هو وحدة الجسم والانفصال
التعدد والقابل لهما الجسم فيرد ع
ان الصورة لا تنفك عن الهيولى لانها لا تنفك
عن التناهي والشكل والموجب لهما ليس الجسمية
امة ولا شيئا من لوازمها والا لتساوى
الكل منهما ولا الفاعل والا لاستغنت
الصورة بالانفعال وهو الكامل بما فيه من
صفات ولا انها قابلة للقسمة الوهمية ابدا
ما قبل الوهمية قبل الانفكاكية فله مادة
على ما سبق تقريره هذه المقدمات ولا الهيولى
منها لانها لو جردت ذات وضع وانقسمت
في جميع الجهات كانت جسما والا لكانت نقطة
وخطا او سطحا وان جردت عن ذات وضع
فاذا الحقتها الصورة يصير ذات وضع مخصوص
بامكان غيره فيترجح احدهما بلا مرجح ولانها

لو تجردت لكانت موجودة بالفعل ومستعدة
للصورة والواحد لا يقتضي قوة وفعلا فيكون
لها ما يقتضي وهذه القوة وهي الهيولى فتكون
للهيولى هيولى لعني فالهيولى تفتقر اليها
في بقائها وتحيزها والصورة تحتاج الى المادة
في تعينها وتشكلها والمادة القابلة عن صورة
لغني نوعيه والا لما اختلف الاجسام في الهيئات
والامكنة والكيفيات والاوضاع الطبيعية والتشكل
والتفكك بسهولة او عسر واعلم ان بنا هذه
الكلمات على نفي الفاعل المختار والحق ثبوته
ومع ذلك فللمعترض ان يجوز انفعال الصورة
بنفسها وعدم استلزام قبول القسمة الوهمية
قبول الانفكاكية واقتضا المادة المجردة
وصفا معينا بشرط اقتران الصورة بها
وكون الواحد مبدا الكثير مع ان القابلية ليست
اثرا ووجود المادة بالفعل ليس مقتضى ذاتها
وان يطالبهم بما يوجب الاختلاف في الصور النوعية
ثم لا يعلم ان ما يجعلونه اثاره من الاحوال العنصرية
السابقة ولعلها والمبادي الفلكية سبب الاختلاف
الاعراض والهيئات التي في اقسامه
والكل الاجسام اما بسايط او مركبات

والسايط

والبسايط يكون كرية لان الطبيعة الواحدة لا
تقتضي هيئات مختلفة وتنقسم الى فلكيات وعناصر
والاول افلاك وكواكب والافلاك الثابتة بالارصاد
سبعة الاول الفلك الاعظم والعرش المجيد والجسم
المحيط بسائر الاجسام ويدل عليه وجوه الاول
ان الاجسام متناهية لما سنذكره فيكون جسم هو
نهايتها الى الجهة متعلق الاشارة ومقصد
المتحرك بالوصول اليه فيكون موجودة غير منقسم
وليست جسم لانها غير منقسم والانتهاء الواصل
الى نصفها ان وقف فالجهة هو لا ما بعده او لا
فحركة الى ما بعد الجهة فكذلك وان كانت اليها
فالجهة ما بعده فهي جسمانية والمحدد لها جسم ولا بد
اذ لو تعدد ولم يحط البعض بالبعض لم يتحدد القرب
بها دون البعد وان احاط فالمحاط حشو اذ
المحيط يحدد القرب بمحيطه والبعد بمركزه وهو
بسيط والا يصح الانحلال عليه وهو بالحركة المستقيمة
المتوجهة الى الجهة فالجهة له لا به فيكون كريا
الثاني الارصاد شاهدة على ان الكواكب
والافلاك يتحرك بالحركة اليومية وبحركات اخر
متفاوتة فلا بد من جسم يحيط بها ويحركها
بالحركة اليومية وهذا يدل على فلك تاسع ولا يدرك

على احاطته بجملة الاجسام فاما الثاني الناقصة
فيدل عليها الضلال في حركات الكواكب وامتناع
تحركها بالذات لاستحالة الخرق على الافلاك
وان سلم استحالة الخرق فلم لا يجوز ان يكون لكل
كوكب نطاق يتحرك بنفسه او باعتماد الكواكب
عليه فهو عان الاول انها بأسرها شفافة
اذ لو كانت ملونة لحجبت الابصار عن رؤية
ما وراءها ولا حارة ولا باردة والا لاستولى الحر
والبرد على عالم العناصر لما ودتها ولا خفيفة
ولا ثقيلة والا لكان في طباعها ميل مستقيم
ولا رطبة ولا يابسة لان سهولة التشكل والانفعال
وعسره مما لا يتم الا بالحركة المستقيمة ولا قابلة
للحركة الكمية لانه لو زاد محدب المحيط لزم ان
يكون فوقه خلاء وهو محال ومقعره مثل محدبه
يستحيل عليه ما استحال على محدبه واذا لم
يتغير مقعره امتنع ذلك في محدب المحاط به والا
لزم التداخل او وقوع الخلاء بينهما وكذا في مقعره
لانه كالمحدب في تمام الحقيقة وفيه نظر
لان امتناع زيادة المحدب لعدم الخلاء
هو شرط والا فاللازم من ذلك استدارة المقعر
له [illegible] متحركة لا الاجزاء المتحدة

فيها مماثلة تقتضي لكل منها ما هو من الوضع والموضع
ما حصل للاخر ولا يتأتى ذلك الا بالحركة المستديرة
تقتضي الحركة المستديرة عليها وكل ما صحت الحركة المستديرة
عليه نفسه مبدأ ميل مستدير وكل ما فيه ذلك كان
متحركا بالاستدارة لوجوب حصول الاثر عند حصول
المؤثر وايضا الوقوع كل جزء على وضع معين من الهواء
حد الكل مع جواز عدمه لزم الترجيح بلا مرجح وهما
مخصوصان بالعناصر واما الكواكب فهي اجسام
بسيطة مركوزة في الافلاك مضيئة الا القمر فانه
يستفيد الضوء من الشمس ويشهد له تفاوت
نوره بحسب قربه من الشمس وبعده لا يقال فلعله
كرة نصفها مضيء [illegible] ونصفها مظلم الاخر ويتحرك على
مركزها حركة تساوي حركة الفلك اذ الخسوف يكذبه
واما العناصر فخفيف مطلق وهو النار حارة يابسة
مماسة لمقعر فلك القمر وخفيف مضاف وهو
الهواء حار رطب مماس لمقعر النار وثقيل مطلق
وهو الارض باردة يابسة ومحلها الوسط بحيث
ينطبق مركزه على مركز العالم وثقيل مضاف
وهو الماء بارد رطب وكان من حقه ان يحيط
بالارض الا انه لما حصل في بعض جوانبها تلال
ووهاد [illegible] بحسب الاوضاع والاتصالات
الفلكية

مسال الماء بالطبع الا لاعوار وانكشفت الم
المرتفعه وذلك حكمة من الله تع ورحمة لتكون
للنبات ومسكنا للحيوانات ثم انها باس
كائنة وفاسدة لان مياه بعض العيون تتحجر
والحجر يجعله اصحاب الحيل ماء والهواء الملاصق
للاناء المبرد يصير قطرا والماء المغلي وال
هواء والهواء بالنفخ القوي واما المرك
فانما تحصل من امتزاج هذه الاربعة بامزجة
معدة لخلق صور مختلفة وهي المعادن والنبات
والمزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من
البسائط بان تصغر اجزاؤها فتختلط بحيث
سورة كل واحد منها سورة الاخر فتحدث كي
متوسطة الرابع في حدوثها الاجسام محد
وصفاتها وقال ارسطو الافلاك قديمة بذوا
وصفاتها المعينة سوى الاوضاع وال
بموادها وصورها الجسمية بنوعها
النوعية بجنسها وقال من قبله الكل
بذواتها محدثة بصورها وصفاتها ول
في تلك الذات فقيل كان الاصل جوهر
الباري تع اليها بنظر الهيبة فذاب و
ماء ثم حصل الارض منها بالتكثف والنار

بالتلطف والسماء من دخان النار وقيل
كان ايضا فحصل الثلاثة منها بالتلطف وقيل
كان هواء وقيل نارا وتكونت الثلاثة بالتكثف
والسماء من الدخان وقيل كان اجزاء صغارا
من كل جنس متفرقة متحركة فجمعها الصنع منها
اجزاء مماثلة التامت واتصلت وصارت اجساما
وقيل كان نفسا وهيولى فتعشقت عليها
وتعلقت بها وصار تعلقها سببا لحدوث
العالم وقيل كان وحدات وصارت ذوات
اوضاع وتكونت نقاطا ثم ائتلفت فصارت
اجساما وتوقف جالينوس في الكل لنا وجوه
الاول انه لو كانت الاجسام في الازل لكانت
ساكنة اذ الحركة تقتضي المسبوقية بالغير المنافية
للازل والساكن في الازل لا يتحرك ابدا لان
سكونه ان كان لذاته امتنع انفكاكه وان كان
لغيره فذلك الغير لابد وان يكون موجبا بالذات
والا لم يكن فعله قديما واجبا لذاته او منتهيا
اليه دفعا للتسلسل والدور ومع يلزم
دوامه بدوامه فلا يزول ابدا فالاجسام
لو كانت في الازل لم تتحرك ابدا واللازم
باطل فالملزوم مثله فبطل لو امتنع وجوده

ازلا لامتنع مطلقا لاستحالة انقلاب الممتنع
لذاته ممكنا قلنا الممتنع ازلا ليس الممتنع
لذاته كالحادث اليومي قيل المجرد لا مكان
فلا يكون متحركا ولا ساكنا قلنا ان سلم
فلا شك في ان ذو وضع ومماس لما في جوفه
فان نفي الوضع والمماسة المعينان له فساكن
والا فمتحرك قيل لا ازل لما في حركة معينة
لا لحركات لا الى اول قلنا بل الحركة من حيث
هي لما سبق قيل لم لا يجوز ان يكون السكون
مشروطا بعدم حادث فيزول بحدوثه قلنا
فينافي حدوثه وجود السكون متوقف على
عدمه فيلزم الدور قيل القدم على اتحاد
معين قديمة وينقطع بوجوده ما ينقضي ذلك
قلنا المنقطع المتعلق وهو ليس امرا
الثاني الاجسام ممكنة لانها مركبة ومفتقرة
فلها سبب وذلك السبب لا يكون موجبا والا
لزم دوام جميع ما يصدر عنه بوسط او بغير
وسط بدوام ذاته وهو محال فيكون مختارا وكل
ما له سبب مختار فهو محدث لا يقال لم لا يجوز
ان يوجد الموجب جسما متحركا على سبيل الدوام
ويكون تحركه شرطا لهذه الحوادث والتغير

لان وجود هذه الحوادث لو توقف على وجود
حركة وتلك على اخرى لزم اجتماع الحركات التي
لا نهاية لها المترتبة وضعا وطبعا وهو محال
وان توقف على عدمها بعد وجودها كان الموجب
مع عدم تلك الحركة علة تامة مستمرة لوجود هذه
الحادث فيلزم من دوامه دوامه الثالث
الاجسام لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن
الحوادث حادث والاول بين والثاني مبرهن
في الباب الاول من الكتاب الثاني لنا المخالف
بوجوه الاول انها لو كانت محدثة لكان تخصيص
احداثها بالوقت المعين بلا مخصص وهو محال
الثاني ان كل حادث فله مادة فالمادة قديمة
دفعا للتسلسل وهي لا تخلو عن الصورة فالصورة
ايضا قديمة فالجسم قديم الثالث الزمان قديم
والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يتحقق الا بزمان
فيكون قبل وجود الزمان زمان هذا خلف وهو
مقدار الحركة القائمة بالجسم فيكون الجسم قديما
واجيب عن الاول بان المخصص هو الارادة
وعن الثاني والثالث بان مقدماتها غير مسلمة
ولا مبرهنة واعلم ان اصحاب الملل كلها متفقة
على حدوثها والكرامية وان اعترفوا بحدوثها

قالوا ابتغا ابدية اذ لو عدمت بعد مهما اما ان
يكون باعدام فاعل او لطريان ضد او زوال
شرط والكل محال وقد سبق الكلام فيه لتعرفوا
وجوابا الخامس في تناهي الاجسام الابعاد الموجودة
متناهية سواء وجدت في خلا او ملا خلافا لله
لنا وجوه الاول لو وجدنا خطا غير متناه وخطا
متناهيا موازيا للاول فاذا مال الى المسامتة
ويكون الخط منقطعا بعد والا لكان اول المسا
مع ما فوقها فيكون غير المتناهي متناهيا هذا
خلف واحتجوا بان كل جسم فما وراءه متميز مشا
اليه حسا الى ما يلي جنوبه غير ما يلي شماله وكل
ما كان كذلك فهو موجود جسم او جسماني فثبت
ان ما وراء كل جسم جسم اخر لا الى نهاية ومنع
التميز وهم محض ليس بثبت الفصل الثاني
في المفارقات وفيه مباحث الاول في اقسا
الجوهر العاقل اما ان يكون مؤثرا في الاجسا
او مدبرا اياها او لا مؤثر ولا مدبر والاول
هم العقول والملائكة الاعلى والثاني ينقسم الى
علوية يدبر الاجرام العلوية وهي النفوس الفلكية
والملائكة السماوية وسفلية يدبر عالم العنـ
وهي اما ان يكون مدبرة للبسائط وانواع الكا

وهم يسمون ملائكة الارض واليهم اشار صاحب
الوحي صلوات الله عليه وقال جاءني ملك الجبال
وملك البحار وملك الامطار وملك الارزاق
واما ان يكون مدبرة للاشخاص الجزئية وتسمى
نفوسا ارضية كالنفوس الناطقة الثالث
ينقسم الى خيرة بالذات وهم الملائكة الكروبيون
وشريرة بالذات وهم الشياطين ومستعد الخير
والشر وهم الجن وظاهر كلام الحكماء ان الجن
والشياطين هم النفوس البشرية المفارقة عن الابدان
واكثر المتكلمين لما انكروا الجواهر المجردة قالوا
الملائكة والجن والشياطين اجسام لطيفة قادرة
على التشكل باشكال مختلفة هذا ما استنبطته من
فوائد الانبياء عليهم والتقطته من فوائد الحكماء واحاطة
العقل بها من طريق الاستدلال لعلها من قبيل
المحال كما قال الله تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو الثاني
في العقول قال الحكماء هم اعظم الملائكة فاول المبدعات
لما روي عنه عليه اول ما خلق الله العقل واقوى
ما استدلوا به عليه وجهان فالاول ان الموجد القريب
للافلاك ليس الباري تعالى لانه واحد والواحد لا
يصدر مركب ولا جسم اخر لانه ان احاط بها التقدم
وجوده على وجودها المقارن لعدم الخلاء فيكون

الكل ممكنا لذاته وهو محال وان احاطت به
لزم كون الخسيس علة للشريف ولان الجسم انما
يؤثر في قابل له وضع مخصوص بالنسبة اليه
فلا يؤثر في الهيولى ولا في الصورة اذ ليس
للهيولى وضع قبل الصورة ولا لها جوهر
تعين قبل الهيولى فلا يؤثر في الجسم ولا ما يتوقف
فعله على الجسم فالموجد لها جوهر مجرد يستغني
عن الآلة فهو العقل الثاني الصادر من الله تعالى
او لا ليس العرض لانه لا يتقدم على الجوهر والصادر
اولا علة لما عداه من الممكنات ولا جسما لانه لا يكون
علة لغيره من الجواهر لما سبق ولا هيولى ولا
صورة والا لتقدم احدهما على الاخر ولان الهيولى
قابلة للصورة ولا تكون علة فاعلة لها وتعين الصورة
مستفاد من الهيولى والا لصدرت الهيولى عنها
ولا ما يتوقف فعلها على جسم فهو عقل وله وجود
من المبدا الاول ووجوب بالنظر اليه وامكان
من ذاته فيكون بذلك سببا لعقل اخر ونفس
وفلك ويصدر عن العقل على هذا النمط عقل
ثالث وفلك ونفس وهلم جرا الى العقل
العاشر المسمى بالعقل الفعال المعبر عنه بالروح
في قوله تعالى يوم يقوم الروح المؤثر في عالم

العناصر المفيض لادوار البشر فالقلم يشبه
ان يكون العقل الاول لقوله عم اول ما خلق
الله تعالى القلم فقال اكتب فقال ما اكتب فقال القدر
ما كان وما هو كائن الى الابد واللوح هو الخلق
الثاني ويشبه ان يكون العرش لقوله عم ما من
مخلوق وصورته في العرش فرع لما كانت
العقول مجردة لم تكن حادثة ولا فاسدة وكانت
منحصرة انواعها في اشخاصها جامعة لكمالاتها
بالفعل لما سبق من مذهبهم ان مقابل هذه الامور
لا يكون الا لماله مادة وكانت عاقلة لذواتها
ولجميع الكليات غير مدركة للجزئيات كما سيأتي
تقريرها الثالث في النفوس الفلكية صرحوا
بان حركات الافلاك غير طبيعية والا لكان المطلوب
بالطبع مهروبا عنه بالطبع ولا قسرية لان
القسر انما يكون على خلاف الطبع ويكون على موافقة
القاسر في الكم والسرعة والبطء فهي اذن
ارادية فلها محركات مدركة او متخيلة واما عاقلة
والاول باطل لان التخيل الصرف لا يتبع حركات
دائمة باقية على نظام واحد وكل عاقل مجرد لما
سيذكر فثبت ان محركات الافلاك جواهر مجردة
عاقلة وليست هي المبادي القريبة للتحريك فان

الحركات الجزئية منبعثة عن الارادات جزئية
بالغة لادراكات جزئية لا يكون للمجردات بل
لقوى جسمانية وانفصلها عنها شبيهة بالقوى
الحيوانية الفائضة عن نفوسنا على الابدان
ويسمى نفوسا جزئية والمشهور انها عبارة عن
الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب
لان المقصود منها جلب المنافع ودفع المضار
وهما محالان عليها الرابع في تجرد النفوس الناطقة
وهو مذهب الحكماء وجمع للاسلام متناول يدل عليه العقل
والنقل اما العقل فمن وجوه فالاول ان العلم
بالله تع وسائر البسائط لا ينقسم والا فجزؤه
ان كان علما به كان الجزء مساويا للكل وهو محال
وان لم يكن فالمجموع ان لم يستلزم زائدا فكذلك
وان استلزم فيعود الكلام اليه ويتسلسل
فمحله غير منقسم وكل جسم وجسماني منقسم فمحل
العلوم ليس بجسم ولا جسماني ونوقض بالنقطة
والوحدة وانقسام الجسم الى ما يساويه في الحقيقة
الثاني ان العاقل قد يدرك السواد والبياض
فلو كان جسما او جسمانيا لزم اجتماع السواد
والبياض في جسم واحد وهو محال ومنع بان
صورة السواد والبياض العقليين لا تضاد

ونوقض بتصور هذا السواد وهذا البياض
لو كان العاقل جسما او حالا فيه لزم
دائما او لا يعقله دائما لان الصورة
في مادة ذلك العضو ان كفت في تعقله
يعقله دائما وان لم تكف امتنع تعقله دائما
اع لاجتماع الصورتين متماثلتين في مادة
عد واللازم باطل فالملزوم مثله وهو
ف لان الصورة العقلية عرض فلا تماثل
وصورة انما هي حالة في القوة الحالة في العضو
الصورة الخارجية حالة في مادته ولا دليل على
تناع مثل هذا الاجتماع الرابع القوة العاقلة
وى على معقولات غير متناهية لانها تقدر على
دراك الاعداد والاشكال التي لا نهاية لها ولا
من القوى الجسمانية كذلك لما سنذكره في باب الكثر
اعترض عليه بان عدم تناهي المعقولات ان
عنيتم به ان العاقلة لا تنتهي الى معقول الا وهي
تقوى على تعقل معقول اخر فالقوة الخيالية كذلك
وان عنيتم به انها تستحضرها معقولات لا
نهاية لها دفعة فهو ممنوع الخامس لادراكات
الكلية ان حلت في جسم لاختصت بمقدار وشكل
ووضع تبعا لمحلها فلا تكون صورا مجردة كلية

واعترض عليه بان كلمة الصور انطبا فيها
على كل واحد من الاشخاص اذا اخذت ماهيتها
مجردة عن لواحقها الخارجية وتجردها
عن لواحقها عن العوارض الخارجية فلا تقدح في
ذلك شيء مما عرض لها بسبب المحل والا الاشتراك
الالزام بان نقول لا ادراك الكلي ايضا حال في
نفس جزئية ولا يلزم من جزئية المحل جزئية
الحال واما النقل فمن وجوه الاول قوله تعالى
النار يعرضون عليها غدوا وعشيا والمعروض
عليها ليس البدن الميت فان تعذيب الجماد
محال الثاني قوله يا ايتها النفس المطمئنة ارجعي
الى ربك راضية مرضية والبدن غير راجع ولا
مخاطب فالنفس غير البدن الرابع انه تعالى لما
بين كيفية تكوين البدن وذكر ما يعتوره من
الاطوار قال ثم انشاناه خلقا اخر وعني به الروح
تدل ذلك على ان الروح غير البدن الخامس
قوله عليه اذا حمل الميت على نعشه ترفرف روحه
فوق النعش ويقول يا اهلي ويا ولدي لا
تلعبن بكم الدنيا كما لعبت بي جمعت المال من حله
ومن غير حله ثم تركته لغيري والتبعة علي
فاحذروا مثل ما حل بي فالمتوفى غير المتوفى

فوقه واعلم ان هذه النصوص تدل على المغايرة
بينها وبين البدن لا على تجردها واختلف المتكلمون
له فقال ابن الراوندي انه جزء لا يتجزى في
القلب وقيل قوة في الدماغ وقيل في القلب
وقيل ثلث قوى احدها في الدماغ وهي النفس
الناطقة الحكمية والثانية في القلب وهي النفس
الغضبية وتسمى حيوانية والثالثة في الكبد
وهي النفس النباتية والشهوانية وقيل
الاخلاط وقيل المزاج الخامس في حدوث النفس
المليون لما بينوا ان ما سوى الواحد الواجب
لذاته فهو محدث اتفقوا على حدوثها الا انهم
جوزوا حدوثها قبل حدوث البدن لما روي في
الاخبار ان الله خلق الارواح قبل الاجسام
بالفي عام ومنعه اخرون لقوله ثم انشاناه
خلقا اخر وخالف ارسطاطاليس من قبله وشرط
حدوثها بحدوث البدن واحتج بان النفوس
متحدة بالنوع والا لكانت مركبة لاشتراكها
في كونها نفسا وكان جسما لان كل مركب جسم
فلو وجدت قبل البدن لكانت ولعله لان
تعدد افراد النوع بالمادة ومادتها البدن
فلا تعدد قبله ثم اذا تعلقت ان تعينت ولعله

لزم ان يعلم كل واحد ما علمه الاخر وان لم يبق
كانت منقسمة والمجرد لا ينقسم وقيل عليه المنع
من كونه نفسا كونه مدركا وهو عرض لانا
التركيب من الشركة فيه وان سلم فلا نم ان كل
مركب جسم كيف والمجردات كلها متشاركة
الجوهرية ومتخالفة بالنوع وان سلم لا
بالنوع فلم لا يجوز ان يتعدد قبل هذه الا
بابدان اخر وعدم تذكر الوقائع بطلان التناسخ
مبني على حدوث النفس وهو ان البدن اذا
استكمل فاض عليه نفس لعموم الفيض بوجود
الشرط فلا تتعلق به اخرى لئلا يكون لبدن واحد
ولعدم الاشعار باثبات الحروف في دور السا
في كيفية تعلق النفس بالبدن وتصرفها
قال الحكماء النفس غير حالة ولا مجاورة للبدن
لكنها متعلقة به تعلق العاشق بالمعشوق في
تعلقها به توقف كمالاتها ولذاتها الحسية والعقلية
عليه وهي تتعلق اولا بالروح المنبعث عن القلب
المتكون من الطف اجزاء البدن وابخرته
لا غذيته فيفيض عليه قوة تسري بسريانه
الى اجزاء البدن واعماقه فتنشر في كل عضو قوة
تليق به ويكمل بها نفعه باذن الحكيم العليم

وهي تنقسم باسرها الى مدركة ومحركة والمدركة
الى ظاهرة وباطنة اما الظاهرة فهي المشاعر
الخمس الاول البصر وادراكه بانعكاس صورة المرئي
الى الحدقة وانطباعها في جزء منها يكون زاوية
مخروط مفروض قاعدته سطح المرئي ولذلك
يرى القريب اعظم من البعيد وقيل باتصال شعاع
مخروط يخرج منها الى المرئي ومنعه بانه لو كان
كذلك لتشوش لانفعاله بهبوب الرياح فلا
يرى المقابل ويرى غيره الثاني السمع ويبتنى
ادراكه وصول الهواء المتموج الى الصماخ وهي
قوة مستودعة في مقعره الثالث الشم وهو
قوة في زائدتين حلمتي مقدم الدماغ وادراك الروائح
بوصول الهواء المتكيف بها اليه وقيل بوصول
المختلط كيف يتحلل من ذي الرائحة ومنعه بان القدر
اليسير من المسك لا يتحلل منه على الدوام ما
ينتشر الى مواضع يصل اليه الرائحة الرابع الذوق
وهو مبثوث في العصب المفروش على جرم اللسان
وادراكه بمخالطة رطوبة الفم بالمذوق ووصوله
الى العصب الخامس اللمس وهو مبثوث في جميع جلد
البدن وادراكه بالمماسة والاتصال بالملموس واما
الباطنة فخمس الاول الحس المشترك وهو قوة لادراك

صور المحسوسات باسرها فانا نحكم بان هذا
الابيض طيب الرائحة فلولا الحكم والحاكم لا محالة
يحضره المحكوم به وعليه فلا بد من قوة يدركها
جميعا ومحله مقدم البطن الاول من الدماغ الثاني
الخيال وهي قوة تحفظ تلك الصور فان الادراك
غير الحفظ ومحله مؤخر هذا البطن الثالث
الواهمة وهي قوة تدرك المعاني الجزئية كعداوة
زيد وصداقة عمرو ومحلها مقدم البطن الاخير
الرابع الحافظة وهي قوة تحفظ ما تدركه الواهمة
ومحلها مؤخر هذا البطن الخامس المتصرفة
التي تحلل وتركب الصور والمعاني وتسمى متفكرة
ان استعملها العقل ومتخيلة ان استعملها
الوهم ومحلها الدودة التي في وسط الدماغ
والدليل على اختصاص القوى بهذه المواضع
اختلال الفعل باختلالها فالمدرك للجزئيات اولا
هي هذه والنفس انما تدركها بواسطة تلك
القوى وانطباع صورها فيها لانا لو تصورنا
مربعا مجنحا بمربعين وتصورته النفس
لزم تغاير محل الجناحين وانقسام النفس
وهو محال واما المحركة فتنقسم الى باعثة
اختيارية وطبيعية والاول اما باعثة تحث على

جلب المنافع وتسمى القوة الشهوانية او على دفع
المضار وتسمى القوة الغضبية واما محركة تحرك
الاعضاء بواسطة تمدد الاعضاء وارخائها
وهي المبدا القريب للحركة واما القوى الطبيعية
فهي اما ان تحفظ الشخص او تحفظ النوع والاول
نوعان الاول الغاذية وهي التي تحيل الغذاء
الى مشابهة المغتذي ليخلف بدل ما يتحلل الثاني
النامية وهي التي تزيد في اقطار البدن على تناسب
طبيعي ليبلغ الى غاية النشو والثانية قسمان
الاول مولدة تفصل من اجزاء الغذاء بعد الهضم
ليصير منيا لشخص اخر والثاني مصورة تحيل تلك المادة
الروح تعطيها الصور والقوى وتخدم هذه
القوى الاربع اربع اخر الجاذبة وهي التي
تجذب المحتاج اليه والهاضمة وهي التي تغير الغذا
الى ما يصلح ان يكون جزءا من المغتذي بالفعل ولها
اربع مراتب الاولى عند المضغ والثانية عند
المعدة وهو ان يصير الغذاء كالكشك الثخين
ويسمى كيلوسا والثالثة في الكبد وهي ان يصير
الكيلوس اخلاطا هي الدم والصفرا والسوداء
والبلغم والرابعة في الاعضاء والماسكة وهي
التي تمسك المجذوب ريثما تفعل فيه الهاضمة والدافعة

وهي التي لا يسع الفصل والمهيا لعد
اليه السابع في بقاء النفس النفس لا تفنى
بموت البدن لما سبق من النصوص ولكونها
لصحيح الحكم بان النفس جوهر غير مادي وكل
ما يقبل العدم فهو مادي فالنفس لا تقبل
العدم وقد سبق القول في مقدمته بقربها وا
عتراضا ثم قالوا لها بعد البدن سعادة
وشقاوة لانها ان كانت عالمة بالله ووجوب
وجوده وفيضان جوده وتقدس ذاته عن النقص
وكانت نقية عن الهيئات البدنية معرضة عن
اللذات الجسمانية التي يوجدانها لنفسها كانت
شريفة منخرطة في سلك المجردات المقدسة
والملائكة المكرمة وان كانت جاهلة معتقدة
للاباطيل الزائغة تألمت بادراك جهلها واشتياقها
الى المعارف الحقيقية وما سها عن حصولها
حالة تحللها ويمتنع العود الى الدنيا واكتساب
المعالم وان اكتسبت من البدن هيئات كريهة
واخلاقا ذميمة عذبت بميلانها اليها وتعذر
حصولها لها من حسب رسوخها ودوامها
حتى يزول جعلنا الله من السعداء الابرار ونوره
في زمرة الاخيار بمنه وسعة جوده والا [illegible]

[illegible] الالهيات

وفيه ابواب الاول في ذات الله تعالى وفيه
فصول الاول في العلة وفيه مباحث الاول
في ابطال الدور والتسلسل اما الدور فلان
صريح العقل جازم على تقدم وجود المؤثر على
وجود الاثر فلو اثر الشيء في مؤثره السابق عليه
لزم تقدم وجوده على نفسه بمرتبتين وهو محال
واما التسلسل فيدل على بطلانه وجهان الاول
انه لو تسلسلت العلل الى غير نهاية فلنفرض
جملتين احداهما من معلول معين والاخرى من المعلول
الذي قبله وتسلسلتا الى غير النهاية فان
استوعبت الناقصة الزائدة بالتطبيق من الطرف
المتناهي يكون الناقص مثل الزائد وان لم تستوعب
يلزم انقطاعها والاولى يزيد عليها بمرتبة فتكون
ايضا متناهية الثاني مجموع الممكنات
المتسلسلة محتاج الى كل واحد منها فيكون
ممكنا محتاجا الى سبب وذلك السبب ليس نفسه
ولا الداخل فيه لانه لا يكون علة لنفسه ولا
لعلله فلا يكون علة مستقلة للمجموع فهو امر
خارج عنه والخارج عن كل الممكنات لا يكون
ممكنا لانقطاع المؤثر فهو لا حاد الخ

لانهاية لها لانه ان اريد به ان المؤثر الكل
حيث هو كل فنقض بنفس المجموع وان اريد
ان المؤثر كل واحد لزم اجتماع مؤثرات مستقلة
على اثر واحد وهو محال وكان المؤثر احدا
وقد ابطلناه الثاني في البرهان على ان
واجب الوجود تع ويدل عليه وجهان الاول
انه لا شك في وجود حادث وكل ممكن حادث
فله سبب وذلك لا بد وان يكون واجبا
لاستحالة الدور والتسلسل الثاني
في وجود موجود فان كان واجبا فهو
وان كان ممكنا كان له سبب واجب ابتداء او
ولا يعارض بانه لو كان واجبا لذاته وجب [illegible]
لما هو محتاج الى ذاته فيكون له سبب [illegible]
او معان فيلزم تقدم ذاته بوجوده على
امكانه لما بينا ان ذاته من حيث هي [illegible]
وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه
في معرفة ذاته مذهب الحكماء ان الطاقة البشرية
لا تفي بمعرفة ذاته تع لانه غير متصور
قابل للتحديد لانتفاء التركيب عنه ولذلك
سئل موسى عليه السلام اجاب بذكر خواصه وصفاته
بنسبته الى الكون فذكر صفات اليقين وقال

[illegible] يعقلون والاسم لا يفيد الحقيقة وخالفهم
المتكلمون ومنعوا الحصر والزموهم بان
حقيقة الله تع هو الوجود المجرد عندهم وهو
معلوم الفصل الثاني في التنزيهات وفيه مباحث
الاول ان حقيقته لا تماثل غيره والا فالموجب
لما به يمتاز عنه ان كان ذاته لزم التوحيد لا
نوعه وان كان غيره فان كان ملاقيا عاد الكلام عادم
اليه ولزم التسلسل وان كان مباينا كان
الواجب محتاجا في هويته الى سبب منفصل وكان
ممكنا لا يقال الصفة المميزة لا انها فتقتضي بلا احتياجها
به كالفصل والعلة لانها معلولة الذات فلا تقتضي
تعين العلة كالجنس والمعلول ولو جاز ذلك لجاز
ان يتنافى لوازم الامثال وقال قدماء المتكلمين
انه ساوى سائر الذوات في كونه ذاتا اذ المعنى
به ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وهو مشترك وايضا
الوجوه الدالة على اشتراك الوجود تدل على اشتراك
الذات ويخالفه لوجوب الوجود والقدرة التامة
والعلم التام عند الاكثرين وبالحالة الخامسة عند
ابي هاشم قلنا مفهوم الذات امر عارض لما صدق
عليه واشتراك العوارض لا يستلزم اشتراك
المعروضات في تماثلها وقال الحكماء ذاته نفس

وجود المشارك لوجوده او يتميز عن وجودها
بتجرده وعدم العروض لغيره وقد سبق الفتوا
فيه الثاني في نفي الجسمية والجهة عنه اي
ليس بجسم خلافا للمجسمة ولا في الجهة خلافا
للكرامية والمشبهة لنا ان الله تعالى لو كان
ذا جهة وجسما فاما ان ينقسم فيكون جسما وكل جسم
مركب ومحدث لما سبق فيكون الواجب مركبا
ومحدثا هذا خلف او لا ينقسم فيكون جزءا لا يتجزأ
وهو محال بالاتفاق وايضا فانه تعالى لو كان
جسما ذا جهة لكان متناهي القدر لما سبق فكان
محتاجا في تقدره الى مخصص ومرجح وهو محال
لصحتها بالعقل والنقل اما العقل فمن وجهين
الاول ان بديهة العقل شاهدة بان كل
موجودين لا بد وان يكون احدهما ساريا
في الاخر كالجوهر وعرضه او مباينا عنه
في الجهة الثاني ان الجسم يقتضي التحيز والجهة
لكونه قائما بنفسه والله سبحانه وتعالى يشاركه
ذلك يشاركه فيهما في اقتضائهما واما النقل
فالآيات المشعرة بالجسمية والجهة واجيب عن
الاول بمنع الحصر وشهادة البديهة لا صلاح
العقل فيه وعن الثاني بان الجسم يقتضيهما بحيز

بخصوصه وعن الآيات بانها لا تعارض القواطع
العقلية التي لا تقبل التأويل فيفوض علمها
الى الله تعالى كما هو مذهب السلف او يأول كما
ذكر في المطولات الثالث في نفي الاتحاد
والحلول اما الاول فلانه لو اتحد بغيره فان
بقيا موجودين فهما اثنان لا واحد والا
لم يتحدا بل عدما ووجد ثالث او عدم احدهما
وبقي الاخر واما الثاني فلان المعقول منه
قيام موجود بموجود على سبيل التبعية ولا
يعقل في الواجب وحكي القول بهما عن النصارى
وجمع من المتصوفة فان ارادوا ما ذكرناه
فبان فساده وان ارادوا غيره فلا بد من تصويره
اولا ثم التصديق ثانيا واما الرابع في نفي
قيام الحوادث بذاته تعالى اعلم ان صفات الباري
تعالى تنقسم الى صفات لا وجود لها في الاعيان
كتعلق العلم والقدرة والارادة وهي متغيرة
ومتبدلة والى امور حقيقية كنفس العلم والقدرة
والارادة وهي قديمة لا تتغير ولا تتبدل
خلافا للكرامية لنا وجوه فالاول ان تغير
صفاته يوجب انفعال ذاته وهو محال والثاني
ان كل ما يصح اتصافه تعالى به فهو صفة كمال وفاقا

فلو خلا عنها كان ناقصا وهو محال الثاني
لو صح اتصافه بحادث صح اتصافه به ازلا اذ
لو قبلت ذاته صفة محدثة لكان ذلك القبول من
لوازم ذاته ومنتهيا الى قابلية لازمة دفعا
للتسلسل فلا ينفك عنه وصحة الاتصاف موقوفة
على صحة وجود الصفة لتوقف النسبة على المنتسبين
الذي فيصح وجود الحادث ازلا وهو محال فثبت
بهذا ان كل ازلي لا يتصف بالحوادث وينعكس
بعكس النقيض الى ان كل ما هو متصف بالحوادث
لا يكون ازليا الثالث المقتضي للصفة الحادثة
ان كان ذاته او شيئا من لوازم ذاته لزم ترجيح
لعدا كالاين بلا مرجح وان كان وصفا اخر
محدثا لزم التسلسل وان كان شيئا غير ذلك
كان الواجب مفتقرا في صفته الى منفصل والكل
محال ولقائل ان يقول انه تعالى لا يفعل عن غرض
لكن لم لا يجوز ان تقتضي ذاته تعالى صفات متعاقبة
كل واحد منها مشروطة بانقراض الاخرى او تقتضيه
بوقت وجاز لتعلق الارادة بها وحدوثها لما
زاد فيكون الكمال مطردا وامكان الاتصاف
بها لما توقف على امكانها لم يكن قبل امكانها
لصحتها بانه تعالى لم يكن فاعل العالم ثم صار فاعلا

وبان الصفات الموجبة لصح قيامها به تعالى
لمطلق كونها صفات ومعان لان الكلام علامي
لا يصلح ان يكون جزء المقتضي والحوادث
تشاركها في ذلك فيصح قيامها بذاته تعالى و حينئذ
بان التغير هو الاضافة والتعلق لا في الصفة
والمصحح لقيام تلك الصفات حقائقها المخصوصة
ولعل القدم شرط او الحدوث مانع الخامس
في نفي الاعراض المحسوسة عنه تعالى اجمع العقلاء
على انه سبحانه وتعالى غير موصوف بشيء من الالوان
والطعوم والروائح ولا متلذذ باللذات الحسية
لانها تابعة للمزاج واما اللذة العقلية فقد
جوزه الحكماء وقالوا من تصور في نفسه كمالا
فرح به ولا شك ان كماله اعظم الكمالات ولا
يجد ان يلتذ به الفصل السادس في التوحيد
لقد صح عليه الحكماء بان وجوب الوجود لنفس
ذاته فلو شاركه فيه غيره احتاج عنه بالتعيين
ويلزم التركيب والمتكلمون بانا لو فرضنا الهين
لاستوت الممكنات بالنسبة اليهما فلا يوجد
شيء منها لاستحالة الترجيح بلا مرجح وامتناع
اجتماع مؤثرين على اثر واحد وايضا فان
اراد احدهما حركة جسم فان امكن الاخر

ارادة سكونه فلنفرض فيه اما ان ن
مرادهما او لا يحصل مراد كل واحد منهما وكلاهما
محال او يحصل مراد احدهما وحينئذ يلزم عجز
الآخر وان لم يمكن فيكون المانع ارادة الآخر
فيلزم عجزه والعاجز لا يكون الها ويجوز التمسك
فيه بالدلائل النقلية لعدم توقفها عليه والله اعلم

الباب الثاني في صفاته تعالى وفيه

فصلان الاول في الصفات التي يتوقف عليها
افعاله وفيه مباحث الاول في القدرة اتفق المتكلمون
على انه تعالى قادر لانه لو كان موجبا بالذات ولم
يتوقف تاثيره على شرط حادث لزم قدم العالم
وان يتوقف فاما ان يتوقف على وجوده فيلزم
اجتماع حوادث متسلسلة لا نهاية لها وهو
محال اتفاقا لان جملة ما حدث الى زمان طوفان
اذا طبق بما مضى الى يومنا فان لم يكن في الثاني
ما لا يكون بازائه في الاول شيء ساوى الزائد الناقص
وان كان انقطع الاول والثاني انما زاد عليه
بقدر متناه فيكون متناهيا فان قيل لم
تخلف عنه العالم لامتناع وجوده ازلا
قلنا وجوده ساكنا من الموجد لم يكن ممتنعا
سلمنا لكن كان من الممكن ان يتقدم وجوده

...ل الحملان عند موجودتين فلا يوصفان
بالزيادة والنقصان ويتوقف بالزمان فقيل
لا يجوز ان يكون موجد العالم وسطا مختارا
...نا لان كل ما سوى الواجب ممكن وكل ممكن
يفتقر الى مؤثر وكل مفتقر محدث لان تاثير
المؤثر فيه بالايجاد لا يجوز ان يكون حال البقاء
لاستحالة ايجاد الموجود فتعين اما ان يكون
حال الحدوث او حال العدم وعلى التقديرين
يلزم حدوث الاثر لصحة المحال بوجوه فالاول
ان المؤثر ان استجمع الشرائط وجب الاثر والا
كان فعله تارة وتركه اخرى ترجيحا بلا مرجح
وان لم يستجمع امتنع واجيب بان القادر
يرجح احد مقدوريه على الآخر كما ان الجائع يختار
احد الرغيفين المتماثلين من كل الوجوه والهارب
من السبع يسلك احد السبيلين بلا مرجح وليس
ذلك كحدوث الحادث بلا سبب اصلا فان البديهة
شاهدة بالفرق بينهما وبان المؤثر لو استجمع
شرائطه وجب الاثر والا لكان فعله تارة
وتركه اخرى ترجيحا بلا مرجح وان لم شرائط
الممكنة ووجود الفعل موقوف على تعلق
الارادة به الثاني ان اقتدار القادر

لنفسه فيتوقف على تميز المقدور في العلم
المتوقف على ثبوته فيلزم الدور ونوقض
بالايجاب ثم اجيب بان التميز في علم القادر
لا في الخارج الثالث المقدور لا يخلو عن
وجود او عدم والحاصل لا يوجد والمقابل
ممتنع فانتفت المكنة واجيب بان الممكن
حاصل في الايجاد في الاستقبال او حاصل في
الحال بالنظر الى ذاته مع عدم الالتفات الى
ما هو علته الرابع الترك نفي محض وعدم صرف
فلا يكون مقدورا او فعلا واجيب بان القادر
هو الذي يصح منه ان يفعل وان لا يفعل لا
ان يفعل الترك فرع انه تعالى قادر على كل
الممكنات اذ الموجب للقدرة ذاته ونسبته
الى الكل على السواء والمصحح للمقدورية هو
الامكان المشترك بين الجميع وقالت الفلاسفة
انه تعالى واحد لا يصدر عنه الا الواحد وقد سبق
القول عليه وقال المنجمون مدبر هذا العالم
هو الافلاك والكواكب لما شاهدوا من تغيرات
الاحوال مرتبطة بتغيرات الكواكب واجيب
بان الدوران لا يقطع بالعلية لتخلفها عنه في
المتضايفين وجزء العلة وشرطها ولازمها

وعن الثنوية انه لا يقدر على الشر والا لكان
شريرا والنوم وقال النظام انه لا يقدر
على القبيح لانه يدل على الجهل او الحاجة وجوابه
انه لا قبيح بالنسبة اليه وان سلم فالمانع حاصل
لا ان القدرة زائلة وقال البلخي انه تعالى لا يقدر
على مثل فعل العبد بالنسبة لانه طاعة او سفه
او عبث واجيب عنه بان هذه الامور اعتبارات
تعرض للفعل بالنسبة الى العبد وقال ابو علي
وابنه انه تعالى لا يقدر على نفس مقدور العبد
والا لو اراده وكرهه العبد لزم وقوعه ولا
وقوعه للداعي والصارف واجيب بان المكروه
لا يقع اذا لم يتعلق به ارادة لغيره الثاني
في انه تعالى عالم والدليل عليه وجوه الاول انه مختار
فيمتنع توجه قصده الى ما ليس بمعلوم الثاني
ان من تامل احوال المخلوقات وتفكر في تشريح
الاعضاء ومنافعها وهيئة الافلاك والكواكب
وحركاتها علم بالضرورة حكمة مبدعها وما
ترى من عجائب افعال الحيوانات من افراد
الله تعالى اياها والهامه لها الثالث ان ذاته تعالى
هوية مجردة فاصح ان يكون عالما به اذ العلم
حضور الماهية المجردة وهي مبدا لجميع الموجودات

والعالم بالمبدأ عالم بالاثر لان من علم ذاته
علم كونه مبدا لغيره وذلك يتضمن العلم به فيكون
عالما بجميع الاشياء الرابع انه تعالى مجرد وكل مجرد
يجب ان يعقل ذاته وسائر المجردات لانه
يصح ان يعقل وكل ما يصح ان يعقل يمكن ان
يعقل مع غيره فيكون حينئذ مقارنا له
اذ التعقل يستدعي حصول ماهيته في العاقل
وصحة المقارنة لا يشترط فيها كونها في العقل
لانه مقارنتها في العقل والشيء لا يكون شرطا
لنفسه فيصح اقتران ماهيته الموجودة في الخارج
بالماهيات المعقولة ولا معنى للتعقل الا ذلك
وكل من يعقل غيره امكنه ان يعقل كونه عاقلا
له وذلك يتضمن كونه عاقلا لذاته وكل ما يصح
للمجرد وجب حصوله اذ القوة من لواحق المادة
لا سيما في حق الله تع فانه واجب الوجود من
جميع جهاته والوجهان الاخيران معتمد الحكما
وفيهما نظر لصحة المخالف بوجوه الاول انه
تع لو عقل شيئا عقل ذاته لانه يعقل انه عقله
وانه محال لاستحالة حصول النسبة بين الشيء ونفسه
وحصول الشيء في نفسه ولو قدر تصور
الانسان لنفسه لم يصح عنه بان علم

بنفسه صفة قائمة به متعلقة بذاته تعلقا خاصا
الثاني علمه لا يكون ذاته لما سنذكر فهو
صفة قائمة لازمة له فيكون ذاته قابلا وفاعلا
وقد سبق الجواب عنه الثالث لو كان العلم
صفة كمال لكان الموصوف به ناقصا لذاته مستكملا
بغيره وان لم يكن لزم تنزيهه عنه اجماعا
واجيب بان كمالها لكونها صفة ذاته لا لكمال
ذاته من حيث انه متصف به فرعان الاول
انه تع عالم بكل المعلومات كما هي لان الموجب
للعالمية ذاته ونسبة ذاته الى الكل على السواء
فاذا اوجب كونه عالما بالبعض اوجب كونه
عالما بالباقي وقيل يعلم الجزئيات بوجه كلي
اذ لو علمها جزئيا فعند تغير المعلوم يلزم
الجهل والتغير في صفاته محال قلنا تغير
الاضافة والتعلق دون العلم وقيل لا يعلم
ما لا يتناهى لانه ليس بمتميز والمعلوم متميز
ولانه يستلزم علوما لا نهاية لها قلنا
المعلوم كل واحد منها والعلم القائم بذاته
صفة واحدة واللانهاية في التعلق والمتعلق
الثاني انه تعالى عالم بعلم مغاير لذاته
خلافا لجمهور المعتزلة وغيرهم متحد به خلافا

للمشائين وكذا قدرته لكن الالهية تفوق عق
ذاته وبين قولنا ذاته عالم قادر واقتضائها
الا اضافة مخصوصة وهي التي سماها الحكماء
او صفة تقتضي تلك الاضافة وهي مذهب الكثيرين
او صور المعلومات القائمة بانفسها وهي المثل
الافلاطونية او بذاته تفصيلا كما هو مذهب جمهور
الحكماء واياما كان فهو غير ذاته وفساد الكل
سبق ذكره لعقوا بوقوع ولسا لو قام
بذاته صفة لكان ذاته مقتضيا لها فتكون
وفاعلا معا وهو محال قلنا سبق جوا
الثالث قيل لو قام بذاته صفة فان كان
قديمة لزم كثرة القدماء والقول به كفر بالاتفاق
الا يرى انه تع كفر النصارى بتثليثهم وهو
اثباتهم الاقانيم الثلاثة التي هي الوجود و
والحيوة فما ظنك بمن اثبت ثمانية او تسعة
التركيب في ذاته لانه يشارك الصفة في قدم
ويتميز عنه بخصوصيته وان كانت حادثة
لزم قيام الحوادث بذاته واجيب بان الكفر
بالذوات القديمة كفر دون القول بالصفة
القديمة والنصارى وان سموها اقانيم
صفات الا انهم قائلون بكونها ذوات في

الحقيقة لانهم قالوا بانتقال اقنوم الكلمة اعني
العلم الى بدن عيسى عليه والمستقل بالانتقال هو
الذات والقدم عدمي فلا يلزم التركيب من
الاشتراك فيه الثالث عالمية الله تع وقادريته
ولعلمه بلا تعلق بعلم ولا قدرة واجيب بان
العالمية واجبة بالعلم الواجب لاقتضاء الذات
له لا لذاتها لتمتنع التعليل وكذا القادرية الرابع
لو زاد علمه وقدرته لاحتاج في ان يعلم ويقدر
الى الغير وهو محال واجيب بان ذاته اقتضى
صفتين موجبتين للتعلقات العلمية والاثارية
فان اردتم بالحاجة هذا المعنى فلا نم استحالته
وان اردتم غيره فبينوه الثالث في الحيوة
اتفق الجمهور على انه تع حي لكنهم اختلفوا في
المعنى فذهب الحكماء وابو الحسين الى ان حيوته
عبارة عن صحة اتصافه بالعلم وذهب الباقون
الى انها عبارة عن صفة تقتضي هذه الصحة ودلل
عليها انها لو لم تكن كذلك لكان اختصاصه بصحة
الصفة ترجيحا بلا مرجح و باتصافه بتلك
الصفة ويدفع بان ذاته المخصوصة كافية
في التخصيص ولا اقتضاء الرابع في الارادة
توافق الجمهور على انه تع مريد وتنازعوا

في معنى ارادته تعالى الحكماء هي علمه بانه
ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون
الوجه الاكمل ويسمونه عناية وفسرها ابو الـ
بعلمه بما في الفعل من المصلحة الداعية اليـ
والنجار يكون غير مغلوب ولا مكره والكـ
بعلمه في افعال نفسه وامره لافعال غيره و
اصحابنا وابو علي وابو هاشم والقاضي عبد الجـ
انها صفة زائدة مغايرة للعلم والقدرة مرجحة
لبعض مقدوراته على البعض المقدورات بالو
وبعضها بالتقديم والتاخير لا بد له من مخصص
وهو ليس نفس العلم فانه تابع للمعلوم ولا
القدرة فان نسبتها الى الجميع على وتيرة ولا
بلا مخصص ولان من شانها التاثير والايجاد
والموجد من حيث هو موجد غير المرجح من
حيث مرجح لتوقف الايجاد على الترجيح لانه
امكان وجود كل حادث مخصوص بوقت مع
او وجوده مشروط باتصال فلكي او علمه
بحدوثه في ذلك الوقت او بما في حدوثه من
المصلحة بوجه لاختلاف المعلوم ولا يصلح محالا
لانا نقول الممتنع لا يصير ممكنا ولا
والكلام في تلك الاتصالات والحركات والاو

ايضا فان الافلاك لبساطتها كما امكن ان يتحرك
على هذا الوجه امكن ان يتحرك على خلافه
وان يتحرك بحيث يكون المنطقة دائرة اخرى
وان يكون الكواكب في جانب غير ما هو فيه
والعلم بان الشيء سيوجد انما يتعلق به اذا
كان هو بحيث سيوجد فالحيثية سابقة على
العلم فلا يكون منه واما رعاية الاصلح فيعلم
ولعبه على ما سنذكره لتصحيح المخالفة بانه
لا ارادة لو تعلقت لغرض لكان الباري تعالى
ناقصا لذاته مستكملا بغيره وهو محال واجيب
بان تعلقها بالمراد لذاتها لا لغيرها ثم مرجح
ارادته غير محدثة وقالت المعتزلة ارادته
قائمة لا انها حادثة لا في محل وقالت الكرامية
هي صفة حادثة في ذاته لنا وجهان الاول
ان وجود كل محدث موقوف على تعلق الارادة
فلو كانت الارادة محدثة احتاجت الى ارادة
اخرى ولزم التسلسل الثاني قيام الصفة
بنفسها غير معقول ومع ذلك كان لاقتضاء
ذاته بها تخصيصا بلا مخصص لان نسبتها
الى جميع الذوات على سواء وكونها لا في
محل مفهوم سلبي لا يصلح ان يكون مخصصا

وقيام الصفة الحادثة بذاته ممتنع لما
في مباحث الصفات
مبحث الأول في السمع والبصر دلت
الحجج السمعية على أنه سبحانه سميع بصير ولا
في العقل ما يصرفها عن ظواهرها فيجب
الإقرار بهما فيكون عالما بالمسموعات والمبصرات
حال حدوثهما وهو المعنى بكونه سميعا وبصيرا
واستدل بأن الحي إن لم يتصف بهما كان
ناقصا وهو إقناعي لأنه متوقف على أن
كل حي يصح أن يتصف بهما وأن عدم اتصاف
الحي بهما نقص وللمخالف أن يمنعهما احتج
المخالف بوجهين الأول أن سمعه وبصره
إن كانا قديمين لزم قدم المسموع والمبصر
وهو باطل عندكم وإن كانا محدثين كان
ذاته محل الحوادث وهو محال وأجيب عنه
بأنهما صفتان يستعدان للإدراك وهو
تعلقهما بالمسموع والمبصر عند وجودهما
الثاني السمع والبصر بتأثر الحاسة أو
إدراك مشروط به وهما على الله تعالى محال
وأجيب بمنع الصغرى الثاني في الكلام
تواتر إجماع الأنبياء واتفاقهم على أنه سبحانه

وتعالى متكلم وثبوت نبوتهم غير موقوف
على كلامه ليحتج بالإقرار به وكلامه ليس بحرف
ولا صوت يقومان بذاته خلافا للحنابلة
والكرامية أو بغيره خلافا للمعتزلة بل هو
المعنى القائم بالنفس المعبر عنه بالعبارات
المختلفة المتنوعة المغاير للعلم لأنه قد يخبر الإنسان
وللإرادة لأنه تعالى أمر أبا لهب بالإيمان
مع علمه بأنه لا يؤمن وامتناع إرادته لما
يخالف علمه والإطناب في ذلك قليل الجدوى
بأن كنه ذاته وصفاته محجوب عن نظر
العقل فرع خبر الله صدق لأن الكذب نقص
والنقص على الله تعالى محال الثالث في البقاء
ذهب الشيخ إلى أنه تعالى باق ببقاء قائم به ونفاه
القاضي وإمام الحرمين والإمام واحتجوا بأن
البقاء لو كان موجودا لكان باقيا ببقاء
ولزم التسلسل وبأن كونه باقيا لو كان ببقاء
قائم به كان واجب الوجود لذاته واجبا لغيره
هذا خلف احتج الشيخ بأن الشيء حال حدوثه
لا يكون باقيا ثم يصير باقيا والتبدل والتغير
ليس في ذاته ولا في عدمه ونقض بالحدوث
اعلم أن المعقول من بقاء الباري امتناع

علمية وبقاء الحوادث معادلة وهو
لنا نبين فصاعدا وقد عرفت ان الا
وجماعته البرهان من المعاني العقلية
التي لا وجود لها في الخارج الا في
صفات لكن اثبتها الشيخ وهي الاستواء
واليد والوجه والعين للظواهر الوا
لا كرها واولها الباقون وقالوا المراد
بالاستواء الاستيلاء وباليد القدرة وبالو
الوجود وبالعين البصر والاولى اتباع السلف
في الايمان بها والرد الى الله في الخامس
في التكوين قالت الحنفية التكوين صفة
قديمة تغاير القدرة فان متعلق القدرة
قد لا يوجد اصلا بخلاف متعلق التكوين
والقدرة تتعلق بامكان الشيء والتكوين
بوجوده قلنا الامكان بالذات فلا
يكون بالغير والتكوين هو التعلق الحالي
ولا لكن يترتب عليه الوجود كما قال الله تعالى
انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن
فيكون السادس في انه سبحانه يجوز ان
يرى في الآخرة بمعنى انه ينكشف لعباده
المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المرئي

لا كما للمعتزلة من غير ارتسام واتصال
شعاع به وحصول مواجهة خلافا للمشبهة
والكرامية اما الاول فيدل عليه وجوه
سمعية الاول ان موسى سال الرؤية فلو
استحال كان سؤاله جهلا وعبثا الثاني
انه علقها باستقرار الجبل وهو من حيث
هو ممكن وكذا المعلق الثالث قوله تعالى
وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة الرابع
قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون
واما الثاني فلتقدسه عن الجهة والمكان
واستدل بان الجسم مرئي لانا نرى الطول
والعرض والطول ليس بعرض اذ لو
كان عرضا لكان قيامه اما بجزء واحد فيكون
الكل مقدارا مستقيما او بالكل فيقوم الواحد
بالمتعدد وهو محال والعرض ايضا مرئي
فالمصحح مشترك وهو اما الحدوث او
الوجود والاول عدمي فتعين الثاني
واعترض عليه بان الطول هو التاليف
وهو عرض والغنى عدمية فلا يحتاج
الى سبب وان سلم فلا نسلم وجوب كونه
مشتركا وجوديا فان المختلفين قد

شيء كان في الذات والعقل والقضي لما كانت
عدميه جاز ان يكون لعدم وان سلم فلم لا
يجوز ان يمتنع رؤيته لفوات شرط او
وجود مانع احتجت المعتزلة بوجوه الاول
قوله تع لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
واجيب بان الادراك هو الاحاطة ولا
يلزم من نفي الرؤية على سبيل الاحاطة الاحاطة
نفيها مطلقا وبان معنى الاية لا تدركه جميع
الابصار وذلك لا ينافي ادراك البعض
الثاني قوله تع لن تراني وكلمة لن للتأبيد
واجيب بالمنع الثالث قوله تع ما كان
لبشر ان يكلمه الله الا وحيا الاية نفي الرؤية
وقت الكلام فينفي في غيره لعدم القائل
بالفصل واجيب بان الوحي كلام يسمع
بسرعة سواء كان المتكلم محجوبا عن السامع
او لم يكن الرابع انه سبحانه وتع استعظم طلب
رؤيته ورتب الوعيد والذم عليه قال
فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا
الله جهرة فاخذتهم الصاعقة بظلمهم وقال
الذين لا يرجون لقانا الاية واجيب
بان الاستعظام لاجل انهم طلبوا ذلك تعنتا

عنادا الخامس ان الابصار في الشاهد
يجب اذا كانت الحاسة سليمة والشيء جائز
الرؤية مقابلا للمرئي كالجسم المحاذي له
او في حكمه كالاعراض القائمة به والصورة المحسوسة
المرآة ولم يكن في غاية القرب والبعد وا
اللطافة والصغر ولم يكن بينهما حجاب والا لجاز
ان يكون بحضرتنا جبال لا نراها والشرائط الا ٤٨
يمكن اعتبارها في رؤية الله تع وسلامة
الحاسة حاصلة لنا الآن فلو صح رؤيته وجب
ان نراه الآن واللازم باطل فالملزوم مثله
واجيب بان الغائب ليس كالشاهد
فلعل رؤيته يتوقف على شرط لم يحصل
الآن او لم يكن واجب الحصول عند هذه
الشرائط السادس انه تع لا يقبل المقابلة
والانطباع وكل مرئي مقابل ومنطبع
في الرائي واجيب بمنع الكبرى ودعوى
الضرورة فيها باطل لاختلاف العقلاء
فيه والتقرير بانصار الله تع اياه والله اعلم
في افعاله وفيه
مسائل الاولى قال الشيخ ان افعال العباد
كلها واقعة بقدرة الله تع مخلوقة له في العبد

وقال امام الحرمين وابو الحسين والحكما
انها واقعة بقدرة خلقها الله تعالى في العبد
وقال القاضي كونها طاعة ومعصية بقدرة
العبد وقال الاستاذ المؤثر في الفعل
مجموع قدرة الله وقدرة العبد قال جمهور
المعتزلة العبد يوجد فعله باختياره ورد
بوجوه الاول ان الترك ان امتنع عليه
حال الفعل كان مجبورا لا مختارا وان لم يمتنع
احتاج فعله الى مرجح موجب لا يكون من
العبد دفعا للتسلسل ويلزم الجبر الثاني
انه لو اوجد فعله باختياره كان عالما بتفاصيله
فيحيط بالسكنات المتخللة للحركة البطيئة
وعدم احاطتها الثالث لو اختار
العبد وناقض مراده مراد الله تعالى لزم
جمعهما او رفعهما او الترجيح بلا مرجح فان
قدرته وان كانت اعم لكنها بالنسبة الى
هذا المقدور على سواء احتجوا بالمعقول
والمنقول اما الاول فهو ان العبد لو
لم يكن مختارا لقبح تكليفه واجيب
بانه مشترك اذ المأمور به عند استواء
الدواعي ومرجوحية داعيه ممتنع وعند

فانه واجب وايضا ان كان معلوم الوقوع
وجب وقوعه وان كان معلوم اللاوقوع
امتنع ومع هذا فانه تعالى لا يسأل عما يفعل
اما الثاني فمن وجوه الاول الآيات
في اضافة الافعال الى العباد وعلقها
بمشيتهم كقوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب
بايديهم ان يتبعون الا الظن حتى يغيروا
ما بانفسهم بل سولت لكم انفسكم فطوعت
له نفسه من يعمل سوءا يجز به كل امرئ بما كسب
رهين من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر
اعملوا ما شئتم فمن شاء ذكره فمن شاء
ان يتقدم او يتأخر وعورض بنحو قوله تعالى
الله خالق كل شيء خلقكم وما تعملون من
يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط
مستقيم الثاني الآيات المشتملة على الوعد
والوعيد والمدح والذم عليها وهو
اكثر من ان يحصى واجيب بان السعادة
والشقاوة جبلية كتبت له قبله والاعمال
امارات تترتب الثواب والعقاب عليها
من حيث انها معرفات لا موجبات الثالث
اعتراف الانبياء بذنوبهم كقوله تعالى حكاية

عن موسى ان هي الا فتنتك تضل بها
من تشاء وتطابق الروايات الدالة
على ان افعاله تعالى لا تتصف بصفات افعال
العباد من الظلم والاختلاف والتفاوت
كقوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة وما
ربك بظلام للعبيد لو كان من عند غير
الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ما ترى في
خلق الرحمن من تفاوت واجيب بان
كونه ظلما اعتبار يعرض بعض الافعال
بالنسبة الينا لقصور ملكنا واستحقاقنا
وذلك لا يمنع صدور اصل الفعل عن البارى
تعالى مجردا عن هذا الاعتبار واما في
الاختلاف والتفاوت فمعنى القرآن وخلق
السموات اذ الكلام فيهما واعلم ان
اصحابنا لما وجدوا الفرقة لا نهيه بين
ما نزاوله وبين ما نحسه من الجمادات
وذادهم قائم البرهان على انتفاء الفعل
الا اختيار العبد مطلقا جمعوا بينهما وقالوا
الافعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب العبد
على معنى ان العبد لما صمم العزم فالله تعالى
يخلق الفعل فيه وهو ايضا مشكل ولصعوبة

هذا المقام انكر السلف على المناظرين
فيه الثانية انه تعالى مريد الكائنات
من الخير والشر والايمان والكفر لانه
موجد الكل ومبدعه ولانه علم ممن
يموت على كفره عدم ايمانه فامتنع
وجوده والا لامكن انقلاب علمه جهلا
فلا يتعلق الارادة به خلافا للمعتزلة
بوجوه الاول ان الكفر غير مامور به
فلا يكون مرادا اذ الارادة مدلول
الامر ولزومه الثاني لو كان الكفر
مرادا لوجب الرضاء به والرضا بالكفر
كفر الثالث انه لو كان مرادا لكان
الكافر مطيعا بكفره لان الطاعة تحصيل
مراد المطاع الرابع قوله تعالى ولا يرضى
لعباده الكفر والرضا هو الارادة واجيب
بان الامر قد ينفك عن الارادة والرضا
من الله تعالى ارادة الثواب او ترك الاعتراض
وقالت الحكماء الموجود اما خير محض
كالملائكة والافلاك او الخير فيه غالب
والمقتضى بالذات خير والشر واقع بالتبع
فان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل

كما مر الخير الكثير والرضا انما يجب
بالقضاء دون المقضي
والطاعة موافقة الامر
وهو غير الارادة

شرکته الثالث في التحسين والتقبيح
لا قبح بالنسبة الى الله تع فانه مالك
الامور على الاطلاق يفعل ما يشاء ويختار
لا علة لصنعه ولا غاية لفعله واما
بالنسبة الينا فالقبيح ما نهي عنه شرعا
والحسن ما ليس كذلك وقالت المعتزلة
القبيح قبيح في نفسه وقبحه يكون لذاته
او لصفة قائمة بها فيقبح من الله تع كما
يقبح منا وكذا الحسن ثم ان منهما ما
يستقل العقل بادراكه ضرورة كانقاذ الغرقى
والهلكى وقبح الظلم او استدلالا كقبح
الصدق الضار وحسن الكذب النافع
والاكثر يحكم بها المتدين وغيرهم كالبراهمة
ومنها ما ليس كذلك كحسن صوم رمضان
وقبح صوم اول شوال قلنا المراد
بالحسن والقبح ان كان ما يكون صفة كمال
او نقص او يكون ملائما للطبع او منافرا
له فمسلم وقد بان ان العبد غير مختار
في فعله ولا مستبد بتحصيله الرابعة
في انه تعالى لا يجب عليه شيء اذ لا حاكم عليه
ولانه لو وجب عليه شيء فان لم يستوجب

الذم بتركه لم يتحقق الوجوب وان استوجب
كان ناقصا لذاته مستكملا بفعله وهو محال
والمعتزلة اوجبوا امورا منها اللطف وهو
ان يفعل ما يقرب العبد الى الطاعة فقيل
هلا التقريب يمكنه ان يفعل ابتداء فيكون
التوسط عبثا ومنها الثواب على الطاعات
فقيل لكثرة الاعمال لا تكافئ النعم السابقة فكيف
يقتضي مكافأة لغيره ومنها العقاب على
الكبائر قبل التوبة فقيل هو حقه فله عفوه
ومنها ان يفعل الاصلح لعباده في الدنيا
فقيل الاصلح للكافر الفقير ان لا يخلق ومنها
ان لا يفعل القبيح عقلا للعلم بقبحه واستغنائه
عنه قياسا على الشاهد وقد عرفت فساد
ذلك الخامسة ان افعاله لا تعلل بالاغراض
لوجوه الاول انه لو فعل لغرض لكان ناقصا
لذاته مستكملا بالغرض وهو محال الثاني
ان غرضه تحصيل مصلحة العبد لكن تحصيل
مصلحة العبد وعدم تحصيلها ان استوى
بالنسبة اليه لم يصلح ان يكون غرضا داعيا
الى الفعل والا لزم الاستكمال الثالث
ان تحصيل الاعراض ابتداء مقدور لله تع

فجعلها غايات عبث وهو بناء في الغرض
الثالث الغرض من اختصاص الحادث
المعين بوقتها المعين ان وجد قبله لزم ان
يكون الحادث حينئذ وان لا يكون الغرض
غرض هذا الحادث وان وجد في وقته
عاد الكلام في اختصاصه به ولزم التسلسل
او التنزه عن الغرض واتفقت المعتزلة
على ان افعاله واحكامه معللة برعاية
مصالح العباد لان ما لا غرض فيه عبث
وهو على الحكيم محال واجيب بان الغرض
ان كان هو الخالي عن الغرض فهو عين
الدعوى وان كان غيره فلا نسلم انه
اولا ويعترض بانا السائل سني قالت
المعتزلة الغرض من التكليف التعريض
لاستحقاق التعظيم فان التصريح به
قبيح قلنا مبناه على الحسن والقبح
في افعاله ومع ذلك فالتصريح انما
يقبح ممن يتصور له النفع والضرر
ولقبح منكروا التكليف بان العبد
مجبور لما مر فيقبح تكليفه ولانه
عري عن الغرض كان عبثا فيقبح

فان الغرض في ذلك الغرض لا يكون له
تعالى الله عنه ولا الغير فانه تعالى قادر
على تحصيله ابتداء فيضيع التكليف واجيب
بان حاصل التكليف الآن من الحق الى
الحق بنزول الثواب وحلول العقاب
على اهل الجنة والنار وفرقان بين
السعداء والاشقياء وحكمة لا يطلع لميته
ولا يسال علته بعترض ولا يعترض عليه
ويفعل ولا يسال عنه كما قال الله تعالى
لا يسال عما يفعل وهم يسالون والله اعلم

الكتاب الثالث في النبوات وما
يتعلق بها وفيه ثلاثة ابواب

الباب الاول
في النبي وفيه مباحث الاول في احتياج
الناس الى النبي لما لم يكن للانسان بحيث يستقل
بامر نفسه وكان امر معاشه لا يتم الا بمشاركة
لغيره من ابناء جنسه ومعاوضة ومعارضة
تجريان بينهما فيما يعن لهما مما يتوقف عليه
صلاح الشخص او النوع احتاج الى عدل
يحفظه وشرع يفرضه شارع يختص
بآيات ظاهرة ومعجزات باهرة تدعوا
الى طاعته وتحث على اجابته وتصديقه في

مقالته بوعد المسي بالعقاب وبعد
المطيع بالثواب وهو النبي الثاني
في امكان المعجزات المعجزة امر خارق
للعادة من ترك او فعل مثل ان
يمسك عن القوت مدة غير معتادة
لانجذاب النفس الى عالم القدس واستتباع
القوى البدنية فيوقف عن افعالها
فلم يتحلل منه ما يتحلل عن غيره فاستغنى
عن البدل كما ان المريض لما اشتغلت
قواه الطبيعية عن تحريك المواد المحمودة
بتحليل المواد الردية لم يطلب الغذا مدة
لو انقطع مثله عنه في غير هذه الحالة
هلك واليه الاشارة في قوله عليه السلام لست
كاحدكم ابيت عند ربي يطعمني ويسقيني
وان يخبر عن الغيب بان يقع له في
اليقظة ما يقع له في النوم فيتصل بنفسه
لقوته وبعده عن الشواغل البدنية
بالملائكة العظام فينتقش بما فيها من
صور الكائنات الواقعة في عالمنا فانها
اسباب وعلل لوجودها مدركة
لذواتها ولما يترتب عليها فينتقل

منها الى القوة المتخيلة ومنها الى الحس
المشترك فترى كالمشاهد المحسوس وهو
الوحي وربما يعلو ويشتد لاتصال فيسمع
كلاما منظوما من مشاهد يخاطبه ويشبه
ان يكون نزول الكتب بهذا الوجه او يفعل
ما لا يقدر منه امثاله مثل ان يمنع الماء
عن جريانه وانفجر عن خلال اصابعه وبنانه
وذلك بان يسلطه الله تعالى على مادة
الكائنات فيتصرف بنفسه فيها كما يتصرف
في اجزاء بدنه سيما فيما يناسب مزاج الكامل
ويشاركه في طبيعته فيفعل فيه ما يشاء
هذا على راي الحكماء واما على راي المتكلمين
فان الله سبحانه قادر يخص من يشا
من عباده بالوحي والمعجزة وارسال الملك
اليه وانزال الكتب عليه الثالث في
نبوة نبينا محمد عليه الصلوة والسلام
والذي يدل عليها انه عليه ادعى النبوة
بالاجماع واظهر المعجزة لانه اتى بالقران
وتحدى به ولم يعارض واخبر عن المغيبات
لقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون
وقوله لرادك الى معاد وقوله ستدعون

لآية وقوله وعد الله الذين امنوا الآية وقوله
عليه السلام الخلافة بعدي ثلثون سنة و
اقتدوا باللذين من بعدي ولعمار تقتلك الفئة
الباغية وقتل يوم صفين وللعباس حين
العجز نفسه عن الفدا ان المال الذي وضعت
عند ام الفضل بمكة وليس معكما احد وقلت
لو اصبت فلعبد الله كذا وللفضل كذا
واخباره عن موت النجاشي وما يحدث
من الفتن والعلامات كتابيه بغداد
وناد بصرا وما كان من اقاصيص الاولين
وبلوغه هذا المبلغ العظيم في الحكمة النظرية
والعلمية بغتة بلا تعلم وممارسة ونقل عنه
عليه معجزات اخر كانشقاق القمر وتسليم
الحجر ونبوع الماء من بين اصابعه وحنين
الجذع وشكاية الناقة وشهادة الشاة
المسمومة الى غير ذلك مما ذكر في كتاب
دلائل النبوة وان لم يتواتر كل واحد
منها فالمشترك بينها متواتر فيكون نبيا
لان الرجل اذا قام في محفل عظيم وقال
اني رسول هذا الملك اليكم فطالبوه بالحجة
فقال ايها الملك ان كنت صادقا ف

دعواي فخالف عادتك وقم من مقامك
وتقعد ففعل يعلم بالضرورة صدقه وايضا مجموع
سيرته وصفاته المتواترة كملازمة الصدق
والاعراض عن الدنيا مدة عمره والسخاوة
في الغاية والشجاعة الى حد لم يفر قط عن
احد وان عظم الرعب مثل يوم احد والفصاحة
التي اسكتت مصاقع الخطباء من العرب العرباء
والاصرار على الدعوى مع ما يرى من المتاعب
والمشاق والترفع على الاغنياء والتواضع
مع الفقراء لا يكون الا للانبياء فالحكمة البراهمة
كل ما حسنه العقل فمقبول وما قبحه فمردود
وما لا يتوقف عليه فمستحسن عند الحاجة اليه
مستقبح عند الاستغناء عنه فما ذكر في العقل
مندوحة عن النبي قلنا للبعثة للرسل
فوائد لا تخفى منها ان يقوي الحجج ويحبط
الشبه ويرشد الى ما يتوقف العقل فيه
كبعث الاموات واحوال الجنة والنار
ومنها ان يبين حسن ما يتوقف العقل
فيه ويفصل ما حسنه اجمالا ومنها
ان يعين وظائف الطاعات والعبادات
المدركة للمعبود المكرر لاستحفاظ التذكر

وغيرها ومنها أن يشرع قواعد العدل
المنتظم لحفظ النوع وتعلم الصناعات الضرورية
النافعة المكملة لأمر المعاش ومنها أن يعلم
منافع الأدوية ومضارها وخواص الكواكب
وأحوالها التي لا يحصل بها إلا بتجربة مطابقة
له لا تفي بها الأعمار وأيضا فالعقول متفاوتة
والكامل نادر فلا بد من معلم يعلمهم ويرشدهم
على وجه يناسب عقولهم قال اليهود لا
يخلو إما أن يكون في شرع موسى عليه السلام أنه
سينسخ أو لا يكون فإن كان لزم أن يتواتر
ويشتهر كأصل دينه وإن لم يكن فإن كان
فيه ما يدل على دوامه امتنع نسخه وإن لم يكن
لم يتكرر شرعه فلم يثبت عند من قلنا
كان فيه ما يشعر بنسخه ولم يتواتر إذ لم
تتوفر الدواعي إلى نقله توفرها على نقل
أصله أو كان فيه ما يدل على الدوام ظاهرا
لا قطعا فلا يمتنع النسخ الرابع في عصمة
الأنبياء الجمهور على عصمتهم عن الكفر
والمعاصي بعد الوحي والفضيلية من
الخوارج جوزوا عليهم المعاصي واعتقدوا
أن كل معصية كفر وآخرون جوزوا

الكفر تقية بل أوجبوا لأن إلقاء النفس
في التهلكة حرام ومنع بأنه لو جاز ذلك لكان
أولى الأوقات به وقت إظهار الدعوى
فيؤدي إلى إخفاء الدين بالكلية والحشوية
جوزوا الإقدام على الكبائر وقوم منعوا
عن تعمدها وجوزوا تعمد الصغائر وأصحابنا
منعوا الكبائر مطلقا وجوزوا الصغائر
سهوا لنا أنه لو صدر عنهم كفر أو ذنب
لوجب اتباعهم فيه لقوله تعالى فاتبعوه ولكانوا
معذبين بأشد العذاب كما أوعد نساءه
بقوله يضاعف لها العذاب وزاد في
حدود الأحرار ولكانوا من حزب الشيطان
لأنهم يفعلون ما أراده ولم تقبل شهادتهم
واستوجبوا الذم والإيذاء وقد قال الله
إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم
الله في الدنيا والآخرة ولعزلوا عن
النبوة لأن المذنب ظالم والظالم لا ينال
عهد النبوة لقوله تعالى لا ينال عهدي
الظالمون لا يقال العهد عهد الإمامة
لأنه وإن سلم فعهد النبوة بذلك أولى
وأما قوله تعالى عفا الله عنك وقوله

ليغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر محمول
على ترك الأولى وأما واقعة آدم فإنها قبل
نبوته إذ لم يكن له حينئذ أمة ولقوله تع
ثم اجتباه ربه وأما قول إبراهيم عليه هذا
ربي فعلى سبيل الفرض وقوله بل فعله
كبيرهم فعلى سبيل الاستهزاء وإسناد
الفعل إلى السبب لأن تعظيم الكفار للصنم
الأكبر حمله على ذلك ونظره في النجوم كان
للاستدلال والتعرف من صنعه تع وقوله
إني سقيم إخبار عن سقم حالي أو عن متوقع
استقبالي فلا كذب وأما إخفاء يوسف
حرفته فلإشعاره عن القتل وأما همه
فمحل لا اختياري وجعله سقايته في رحل
أخيه كان بمواطاته وأما من صدر من
إخوته لم يكن حال نبوتهم إن سلم أنهم أنبياء
وأما قصة داود عليه فلم تثبت على ما
ذكروه ولا آية تحتمل عنه وأما قبل
الوحي فالأكثرون منعوا الكفر وإفشاء
الذنب والإصرار عليه لئلا تزول عنه
الثقة بالكلية وجوزوا على الندور لقصة
إخوة يوسف والمرتضى أوجبوا العصمة

مطلقا العصمة ملكة نفسانية تمنع
الفجور وتتوقف على العلم بمثالب المعاصي
ومناقب الطاعات وتتأكد في الأنبياء بتتابع
الوحي على التذكير والاعتراض على ما يصدر
منهم سهوا والعتاب على ترك الأولى وقيل
هي كون الشخص بحيث يمنع الذنب عنه لخاصية
في نفسه أو بدنه ومنع بأنه لو كان كذلك
لما استحق المدح على عصمته ولامتنع تكليفه
ولقوله تع قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى وقوله
ولولا أن ثبتناك الكامس في تفضيل الأنبياء
على الملائكة وذهب إليه أكثر أصحابنا والشيعة
خلافا للحكماء والمعتزلة والقاضي أبي عبد
الله الحليمي منا في الملائكة العلوية لنا
الأولون بوجوه الأول أنه تع أمر الملائكة
بسجود آدم والحكيم لا يأمر الأفضل بخدمة
المفضول الثاني أن آدم عليه السلام
كان أعلم من الملائكة لأنه كان يعلم الأسماء
دونهم فكان أفضل لقوله تع قل هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون الثالث أن
طاعة البشر أشق لأنها مع الموانع من الشهوة
والغضب والوسوسة ولأنها بكلفة مستنبط

بالاجتهاد وطاعة الملك ذاتية جبلية منصوص
عليها فيكون افضل لقوله عليه السلام افضل
العبادات احمزها اى اشدها الرابع
قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا
وال ابراهيم وال عمران على العالمين
تدل العمل به فيمن لم يكن نبيا من الالين
فبقي معمولا به في حق الانبيا ولقدح
للاخرين ادلة بوجوه الاول قوله تعالى
لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله
ولا الملائكة المقربون الثاني اطراد
تقديم ذكرهم على ذكر الانبيا الثالث
قوله تعالى لا يستكبرون عن عبادته استدل
بعدم استكبارهم على ان البشر سنى ان
لا يستكبروا ولا يناسب ذلك ما لم يثبت تفضيلهم
الرابع قوله تعالى ولا اقول لكم اني ملك
وقوله الا ان تكونا ملكين الخامس الملك
معلم النبي والرسول فيكون افضل من
المتعلم والمرسل اليه السادس ان الملائكة
ارواح مبراة عن الرذائل والافات
النظرية والعملية مطلعة على اسرار الغيب
قوية على الافعال العجيبة سابقة الى الكرامات

بمواظبته على محاسن الافعال لقوله تعالى لا
يعصون الله ما امرهم الاية وقوله تعالى
يسبحون الليل والنهار لا يفترون
السادس في الكرامات انكرها جميع المعتزلة
الا ابا الحسين والاستاد منا لنا قصة
اصف ومريم واصحاب الكهف احتجوا بان
الخوارق لو ظهرت على غير الانبيا لالتبس
النبي بالمتنبي قلنا لا بل يتميز النبي بالتحدي
والدعوى الباب الثاني في الحشر والجزاء
وفيه مباحث الاول في اعادة المعدوم
وهي جائزة خلافا للحكما والكرامية والبصرية
من المعتزلة لنا انه لو امتنع وجوده
بعد عدمه فاما ان يمتنع لذاته او لشيء من
لوازمه فيمتنع ابتدا او لشيء من عوارضه
فيمكن عند ارتفاعه والنظر اما ذاته من
حيث هو واحتجوا بوجوه الاول انه نفي
محض فلا يحكم عليه بامكان العود الثاني
انه لو وقع لم يتميز عن مثله المبتدا معه
حال عوده الثالث انه لو امكن لامكن
اعادة الوقت المبتدا فيه واعادته فيه
فيكون مبتدا معادا معا وهو محال والجواب

عن الاول ان حكمكم لا يحكم حكم وهو مستور
بالحكم على عالم يوجد بعد وعلى الممتنع وتغيير
العدم وعن الثاني ان كل مثلين
فيهما يتميزان بالشخص في الخارج لا محالة
وان اشتبه علينا والا لم يكونا مثلين بل
هو هو وعن الثالث ان اعادة ذلك
الوقت لا يستلزم كونه مبتدأ فانه امر
يعرض له باعتبار وهو كونه غير مسبوق
بحدوث البتة الثاني في حشر الاجساد
اجمع المليون على انه تعالى يحيي الابدان بعد
موتها وتفرقها لانه ممكن عقلا والصادق
اخبر عنه فيكون حقا اما الاول فلان
اجزاء الميت قابلة للجمع والحيوة لانها
متصفة بهما قبل والله تعالى عالم باجزاء كل
شخص على التفصيل لما سبق قادر على
جمعها واعادة الحيوة فيها لشمول قدرته
جميع الممكنات فثبت ان احياء الابدان
ممكن واما الثاني فلانه ثبت بالتواتر
انه عليه السلام كان يثبت المعاد البدني
ويقول به واشار اليه حيث قال عز وجل
قل يحييها الذي انشأها اول مرة وهو

بكل خلق عليم فان قيل لو اكل انسان انسانا
اخر وصار جزءا منه فالماكول اما ان يعاد
في الآكل او الماكول منه واياما كان فلا
يعود احدهما بتمامه وايضا فالمقصود
من البعث اما الايلام او الالتذاذ او
دفع الالم والاول لا يليق بالحكيم والثاني
محال لان كل ما يحصل لذة في عالمنا فهو
دفع الم ويشهد له الاستقراء والثالث
يكفي فيه الابقاء على العدم فيمتنع البعث
والجواب عن الاول بان المعاد من كل
واحد الاجزاء الاصلية التي هي للانسان فانها
هي الباقية من اول عمره الى اخره الكامنة
لنفسه لا الهيكل المتبدل المعقول عنه
في اكثر الاحوال والماكول فضل من المتناول
فلا يعاد فيه وعن الثاني ان فعله
لا يستدعي غرضا وان سلم فالمقصود
هو الالتذاذ والاستقراء ممنوع وان سلم
فلم لا يجوز ان يكون لذاته الاخروية مشابهة
للذات الدنيا في الصورة لا في الحقيقة
اعلم انه لم يثبت انه تعالى يعدم الاجسام بعد ايجادها
والتمسك بنحو قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه

٥٨

ضعيف لان التفريق ايضا هلاك الذات
في الجنة والنار مالكت النجاة الجنة والنار
اما ان تكونا في هذا العالم فيكونان اما في
عالم الافلاك وهو باطل لانها لا تخرق
ولا تخالط الفاسدات واما في عالم العناصر
فيكون الحشر تناسخا او في عالم آخر
وهو باطل لان هذا العالم كرى فلو فرضت
كرة اخرى حصل بينهما خلا وهو محال ولان
العالم الثاني لو حصل فيه العناصر لكانت
مماثلة لهذه العناصر مائلة الى احيازها
ومقتضية للحركة اليها فكانت ساكنة في
احياز ذلك العالم طبعا وقسرا دائما
وكلاهما محال والجواب لم لا يجوز ان
تكونا في هذا العالم كما قيل الجنة في السماء
السابعة لقوله تعالى عند سدرة المنتهى
عندها جنة المأوى وقوله عليه السلام
سقف الجنة عرش الرحمن وامتناع
الخرق ممنوع والنار تحت الارضين
والفرق بين هذا والتناسخ انه رد
النفس الى بدنها المعاد او المؤلف من
اجزائه الاصلية والتناسخ رد النفس

لا مبتدأ او في عالم آخر ولزوم بساطة
كل محيط واستلزامها كرية الشكل وامتناع
الخلا كلها ممنوعة وان سلم فلم لا يجوز ان
يكون هذا العالم وذاك مركوزين في
كرة اعظم منهما ووجوب تماثل
عنصري العالمين مطلقا ممنوع لامكان
الاختلاف في الصورة او الهيولى وان
حصل الاشتراك في الصفات واللوازم
فرع الجنة والنار مخلوقتان خلافا
لابي هاشم والقاضي عبد الجبار لنا
قوله تعالى وجنة عرضها السموات والارض
اعدت للمتقين لا يقال انما يكون عرضها
عرضهما اذا وقعت في احيازهما وذلك
انما يكون بعد فنائهما لاستحالة تداخل
الاجسام لان المراد ان عرضها مثل
عرضهما كقوله تعالى كعرض السموات
والارض ولان عرضهما لا يكون عين
عرضهما وقوله تعالى واتقوا النار التي
وقودها الناس والحجارة اعدت
للكافرين واسكان آدم في الجنة
واخراجه عنها قالوا لو كانت الجنة

مخلوقة لما كانت دائمة لقوله تع
كل شئ هالك الا وجهه والثاني
باطل لقوله تع اكلها دائم اى ماكولها
دائم قلنا معنى قوله تع كل شئ
هالك ان كل شئ مما سواه فهو هالك
معدوم في حد ذاته وبالنظر اليه
من حيث هو لا ان العدم يطرأ عليه
وان سلم فمخصوص جمعا بين الادلة
وايضا قوله تع اكلها دائم متروك
الظاهر لان الماكول لا محالة يفنى
بالاكل بل المعنى انه كلما فنى شئ منها
حدث عقيبه مثله وذلك لا ينافي في
عدم الجنة طرفة عين الايمان في الثواب
والعقاب خالفت المعتزلة الثواب على
الطاعة حق على الله واجب عليه لانه
انما شرع التكاليف الشاقة لغرض منا
لاستحالة العبث عليه وعود الفوائد
الله وذلك الغرض اما حصول نفع
او دفع ضرر والثاني باطل لانه
لو ابقانا على العدم لاسترحنا ولم
يصح اما بالمشاق والاول اما ان

يكون منفعة سابقة وهو مستقبح
عقلا او لاحقة وهو المطلوب وايضا
قوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون وامثاله
يدل على ان العمل يستدعي الثواب قلنا
قد بينا انه لا غرض لفعله ولا علة لحكمه
ومع ذلك فلم لا يكفي سوابق النعم والاستغناء
ممنوع كيف والمعتزلة اوجبوا الشكر
والنظر في المعرفة عقلا لما سبق من
نعمه والاية لا يدل على الوجوب ولفظ
الجزاء يكفي لاطلاقه كون العمل علامة
ودليلا وقالت المعتزلة والخوارج
انه يجب عليه عقاب الكافر وصاحب
الكبيرة لان العفو تسوية بين المطيع
والعاصي ولان شهوة الفسوق مركبة
فينا فلو لم يكن بحيث يقطع بالعقاب
كان ذلك اغراء عليه ولانه تع اخبر بان
الكافر والفاسق يدخلان في النار
في مواضع شتى والتخلف في خبره محال
والجواب عن الاول انه وان لم يعذب
العاصي لكنه لا يثيبه اثابة المطيع فلا
تسوية وعن الثاني ان تعليقه طرف

العقاب بالتهديد والتوعيد كاف
للاحجام ويوقع العفو قبل التوبة
نعم بالتوبة وعن الثالث انه
لا يدل شيء منها على وجوب العقاب
لفسه ثم قالوا وعيد صاحب الكبيرة
لا ينقطع كوعيد الكافر لوجوه الاول
الايات المشتملة على لفظ الخلود في وعيدها
كقوله تع بلى من كسب سيئة ومن يعص
الله ورسوله ومن يقتل مؤمنا متعمدا
الاية الثاني قوله ع صنفتهم وبالهم
عنها بعاسن الثالث ان الفاسق
يستحق العقاب بفسقه وذلك يسقط
ما استحقه من الثواب لما بينهما من التنافي
واجيب عن الاول بان الخلود هو
المكث الطويل واستعماله بهذا المعنى
كثير وعن الثاني بان المراد من
العباد الكاملون في الفجور وهم الكفار
بدليل قوله تع اولئك هم الكفرة الفجرة
وتوفيقا بينه وبين الايات الدالة
على اختصاص العذاب بالكفار كقوله تع
ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين

انا قد اوحي الينا ان العذاب على
من كذب وتولى كلما القي فيها فوج
سألهم خزنتها الم يأتكم نذير قالوا بلى
قد جاءنا نذير فكذبنا لا يصلاها الا الاشقى
الذي كذب وتولى يوم لا يخزي الله
النبي والذين امنوا معه والفاسق
مؤمن لقوله تع وان طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا ولهذا قطع مقاتل
بن سليمان والمرجئة بانهم لا يعذبون
وعن الثالث بمنع الاستحقاقين
ومنافاتهما وبان استحقاق العقاب
لو احبط استحقاق الثواب فاما ان
يحبط منه شيء على طريق الموازنة كما
هو مذهب ابي هاشم او لا يحبط بالكلية
كما هو مذهب ابيه وكلاهما باطلان
اما الاول فلان تاثير كل منهما في
اعدام الاخر اما ان يكون معا او على
التعاقب والاول محال لاستلزامه
وجودهما حال عدمهما وكذا الثاني
لان المغلوب المحبط لا يعود غالبا
واما الثاني فلانه الغاء للطاعة

تنبيه لفعاده [illegible] بقوله
[illegible] كل متعال [illegible]
اما اصحابنا فقالوا [illegible] فضل
من الله والعقاب عدل منه
والعمل دليل وكل ميسر لما خلق
له فحال المؤمن الموفق للطاعات
في جنانه وفاء بوعده ويعذب الكافر
المعاند في نيرانه ابدا بمقتضى وعيده
وينقطع عن المؤمن العاصي لقوله
تعالى ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ولا
يبقى الا بعد اكلاهم من العذاب ولقوله
ان الله يغفر الذنوب جميعا ولقوله
عليه السلام من قال لا اله الا الله دخل
الجنة ويحتمل عفو الكافر البالغ في
اجتهاده الطالب للهدى بفضله
ولطفه فان قيل القوى الجسمانية
لا تقوى على افعال غير متناهية
لانها منقسمة بانقسام محلها فبعضها
مثلا اذا حرك جسما ما فان تحرك
حركات متناهية فتكون تحريك الكل
ضعف تحريك الجزء لان نسبة الاثنين

كنسبة الاثنين وضعف المتناهي
متناه او غير حركات غير متناهية
فكل القوة لم يزد عليها كان الشيء مع
غيره كلا معه وان زاد وقعت الزيادة
على غير المتناهي من الجهة التي هو بها
غير متناهية فيه هو محال وايضا فالمؤلفة
من العناصر لا يزال الحرارة فيه تنقص
الرطوبة حتى يزول بالكلية ويفضي اليه
انطفاء الحرارة وخراب البدن فكيف
يدوم الثواب والعقاب وايضا دوام
الحياة مع دوام الاحتراق غير معقول
قلنا اما الاول فمبني على نفي الجوهر
الفرد وسريان القوة في محلها وان
جزء القوة قوة والبرهان لم يقم عليها
ومع ذلك فانه منقوض بحركات الافلاك
ومدفوع عنا لان القوى عندنا عرض
فلعله يعتبر ويتجدد واما الثاني
فممنوع لان القول بالمزاج وتركب
المواليد عن العناصر ليس بيقيني
وتاثير الحرارة في الرطوبة انما يقتضي
افنائها لو امتنع ورود الغذاء

الاول لمقابلة ما بعده كذا الثالث
لان لا عقاب في الا... حين شرطها
للخصوص عندنا والاستثنا ان الكفار
ما يعيش في النار ويلتذ بها فلا يبعد
ان يجعل الله لان الكافر بحيث يتالم بالنار
ولا يتهوى ولا يموت بها واى امر
في العفو والشفاعة لاصحاب الكبائر اما
الاول فلقوله تع وهو الذي يقبل التوبة
عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله
او يوبقهن بما كسبوا ويعفو عن كثير
وللاجماع على انه عفو فانما يتحقق بترك
العقاب المستحق والمعتزلة منعوا العقاب
على الصغائر قبل التوبة والكبائر بعدها
والعفو عن الكبائر قبلها وقوله تعالى
ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء اى قبل التوبة
والا لم يتوجه الفرق ولا التعليق بالمشية
على انهم وقوله تع ان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم وامثال ذلك كثيرة
واما الشافع فلانه تع امر النبي عليه
بالاستغفار عن ذنوب المؤمنين

تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات
وصاحب الكبيرة مؤمن لما مر فيستغفر
له ذنبه بعصمته ويقبل منه تحصيلا
لمرضاته لقوله تع ولسوف يعطيك
ربك فترضى وقوله عليه السلام شفاعتي
لاهل الكبائر من امتي لصحتها ولقوله تع
واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس
شيئا وقوله ما للظالمين من حميم ولا شفيع
وقوله من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه
ولا خلة ولا شفاعة وقوله ما للظالمين
من انصار واجيب بانها غير
عامة في الاعيان ولا في الازمان وان
ثبت عموما فهي مخصوصة بما ذكرناه
السادس في اثبات عذاب القبر لدل
عليه قوله تع في آل فرعون النار يعرضون
عليها غدوا وعشيا الاية وفي قوم
نوح اغرقوا فادخلوا نارا والفاء
للتعقيب وقوله حكاية ربنا امتنا اثنتين
واحييتنا اثنتين وذلك دليل على انه
في القبر حيوة وموتا الغرض لتصحيح المخالف
بقوله تع لا يذوقون فيها الموت الا

[illegible] وقد [illegible] فانت [illegible]
في ال[illegible] وا[illegible] الاول
فان معناه ان [illegible] لا [illegible]
كما اعطى بعض الانبياء لا وجد الموت
فان الله تعالى احيى كثيرا من الناس في زمن
موسى وعيسى عليهم واماتهم ثانيا وعن
الثاني ان عدم استماعه لا يستلزم
عدم ادراك المدلول السابع في
سائر السمعيات من الصراط والميزان
ونطاير الكتب واحوال الجنة والنار
ولا اصل فيها انها امور ممكنة اخبر
الصادق عن وقوعها فيكون حقا الثامن
في الاسامي الشرعية الايمان في اللغة التصديق
وفي الشرع عبارة عن تصديق الرسول
بكل ما علم مجيئه به عندنا وعن كلمتي الشهادة
عند الكرامية وعن امتثال الواجبات
والاجتناب عن المحرمات عند المعتزلة
وعن مجموع ذلك عند اكثر السلف
والذي يدل على خروج العمل عن
مفهومه عطفه عليه في قوله تعالى الذين
امنوا وعملوا الصالحات وقوله الذين

امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم واما قوله تعالى
وما كان الله ليضيع ايمانكم فمعناه ايمانكم
بالصلوة الى بيت المقدس وانما حمله على
الصلوة وحدها يكون على طريق المجاز وقوله
عليه السلام الايمان بضع وسبعون شعبة
افضلها قول لا اله الا الله وادناها اماطة
الاذى عن الطريق فمعناه شعب الايمان
فان الاماطة غير داخلة فيه وفاقا والله اعلم

الباب الثالث في الامامة وفيه مباحث

الاول في وجوب نصب الامام اوجبه الامامية
والاسماعيلية على الله تعالى والمعتزلة والزيدية
علينا عقلا واصحابنا سمعا ولم يوجبه الخوارج
مطلقا لنا مقامان بيان وجوبه علينا
سمعا وعدم وجوبه على الله تعالى اما الاول
فلان نصب الامام يدفع ضررا لا يندفع
الا به لان البلاد اذا خلت عن رئيس
قاهر يامر بالطاعات وينهى عن المعاصي
ويدرأ بأس الظالم عن المستضعفين
استحوذ عليه الشيطان وفاش فيه
الفسوق والعصيان وشاع الهرج
والمرج ودفع الضرر عن النفس [illegible]

الواجب باجماع [illegible] نيا واتفاق
عقلا فان يحصل ويحتمع [illegible] بدا بفعا
اذ ربما يستنكف الناس [illegible]
فيزداد الفساد او يستولي عليهم بتغلبهم
او يحتاج لدفع المعارض وتقوية الرياسة
الى مزيد مال فيغصب منهم قلنا
الاحتمالات موهومة مكنونة وترك الخير
الكثير لاجل الشر القليل شر كثير واما
الثاني فلانا بينا انه لا يجب عليه شيء بل
هو الموجب للاشياء لهجت الامامية
بانه لطف لانه اذا كان الامام كان حال
المكلف الى قبول الطاعات والاحتراز
عن المعاصي اقرب مما اذا لم يوجد واللطف
على الله يجب قياسا على التمكين واجيب
بعد تسليم المقدمات الباطلة ان اللطف
الذي ذكرتموه انما يحصل بوجود امام
ظاهر قاهر يرجى ثوابه ويخشى عقابه
وانتم لا توجبونه كيف ولم يتمكن من عهد
النبوة الى ايامنا امام على ما وصفتموه
الثانية في صفات الائمة وهي تسع
الاولى ان يكون مجتهدا في اصول الدين

وفروعه ليتمكن من ايراد الادلة وحل
الشكوك والحكم والفتوى في الوقائع الثانية
ان يكون ذا رأي وتدبير تدبير الحروب
والسلم وسائر امور السياسة الثالثة
ان يكون شجاعا لا يجبن على القيام بالحرب عن صح
ولا يضعف قلبه عن اقامة الحد وجمع تساهلوا
في الصفات الثلاث وقالوا يستمن كان
موصوفا بها الرابعة ان يكون عدلا لانه
متصرف في رقاب الناس واموالهم وابضاعهم
الخامسة والسادسة العقل والبلوغ السابعة
الذكورة فانهن ناقصات عقل ودين
الثامنة الحرية لان العبد مستحقر بين
الناس مشتغل بخدمة السيد التاسعة
كونه قرشيا خلافا للخوارج وجمع من المعتزلة
لنا قوله عليه السلام الائمة من قريش
واللام في الجمع حيث لا عهد للعموم
وقوله الولاة من قريش ما اطاعوا الله
ورسوله واستقاموا لامره ولا يشترط
فيهم العصمة خلافا للاسماعيلية والاثنا
عشرية لنا انا سنبين ان شاء الله
امامة ابي بكر والامة اجمعت على

على انه واجب العصمة لانا نقول انه غير
معصوم لصحوا بان وحي الله الى الحجة
الله اما ان المعارف الالهية لا تعلم الا
منه كما هو مذهب اصحاب التعليم او
تعلم الواجبات العقلية او تقريب الخلق
الى الطاعات كما هو مذهب الاثنا عشرية
وذلك لا يحصل الا اذا كان الامام معصوما
وبان احتياج الناس الى الامام لجواز
الخطا عليهم فلو جاز الخطا عليه ايضا
لاحتاج الى امام اخر وتسلسل وبقوله
تع اني جاعلك للناس اماما قال ومن
ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين
واجيب عن الاولين بمنع المقدمات
وعن الثالث بان الاية يدل على ان
شرط الامام ان لا يكون مشتغلا بالذنوب
التي ينثلم بها العدالة لا ان يكون
معصوما الثالث فيما يحصل به الامامة
الاجماع على ان تنصيص الله تع ورسوله
والامام السابق اسباب مستقلة في
ذلك انما الخلاف فيما اذا بايع الامة
مستعدا لها واستولى بشوكته على

خطط الاسلام فقالت جماعة منا والمعتزلة
لحصول المقصود بها وقالت الزيدية
كل فاطمي عالم خرج بالسيف وادعى الامامة
صار اماما فانكرت الامامية ذلك مطلقا
ولهم وجوه الاول ان اهل البيعة
لا تصرف لهم في امر غيرهم فكيف يولونه
عليهم الثاني اثبات الامامة بالبيعة
تؤدي الى الفتنة لاحتمال ان يبايع
كل فرقة شخصا ويقع بينهم التحارب الثالث
ان منصب القضاء لا يحصل بالبيعة فكذا
الامامة الرابع الامام نائب الله ورسوله
فلا يثبت خلافته الا بقول الله وقول
رسوله واجيب عن الاول بانه منقوض
بالشاهد والحاكم وعن الثاني ان الفتنة
تندفع بترجيح الاعلم على الاورع الاسن
الاقرب الى الرسول وعن الثالث
بمنع الاصل سيما اذا خلا البلاد عن
الامام وعن الرابع لم لا يجوز ان يكون
اختيار الامة او ظهور الشوكة كاشفا
عن كونه اماما نائبا لله تع ولرسوله
ودليلا عليه الرابع في امامة الدليل على

م الحق بعد رسول الله عليه
و خالف فيه الشيعة جمهور
المسلمين ويدل عليه وجوه الاول قوله
تع وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا
الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما
استخلف الذين الاية فالموعودون
بالاستخلاف اما علي رضي الله عنه ومن
قام بالامر بعده وابو بكر ومن بعده
والاول باطل اجماعا فتعين الثاني الثاني
قوله تع ستدعون الى قوم اولي باس
شديد تقاتلونهم او يسلمون فالداعي
المحظور مخالفته ليس محمد عليه السلام
لقوله قل لن تتبعونا ولا علي لانه ما
حارب الكفار في ايام خلافته ولا من ملك
بعده وفاقا فتعين من كان قبله الثالث
انه عليه السلام استخلفه في الصلوة ايام
مرضه وما عزله فبقي كونه خليفة في الصلوة
بعد وفاته واذا ثبت خلافته فيها ثبت
في غيرها لعدم القائل بالفصل الرابع
قوله عليه السلام الخلافة بعدي ثلثون سنة
ثم تصير بعد ذلك ملكا عضوضا وكان

شين ثلث عشرة سنة وخلافة
الثني عشر سنة وخلافة علي خمس
وهذا دليل واضح على خلافة
الائمة الاربعة الخامس ان الامة اجمعوا
على امامة احد الاشخاص الثلاثة وهم ابو
بكر وعلي وعباس بطل القول بامامة
علي والعباس فتعين القول بامامته
اجماع مشهور مذكور في كتب السير
تواريخ واما بطلان القول بامامتهما
انه لو كان الحق لاحدهما لنازع ابا
بكر وناظره واظهر عليه حجته ولم يرض
بخلافته فان الرضا بالظلم ظلم فعلى الحق
كان يجب الا انه اعرض عنه بقيه قلنا
كيف وكان هو في غاية الشجاعة والشهامة
وكانت فاطمة الزهرا مع علو شانها زوجة
له واكثر صناديد القريش وسادتهم عليهم
معه كالحسن والحسين والعباس مع
علو منصبه فانه قال امدد يدك ابايعك
حتى يقول الناس بايع عم رسول
الله ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان والزبير
مع غاية شجاعته سل السيف وقال لا ارضى

خلافة ابي بكر رضي الله عنه وابو سفيان
رئيس مكة وراس بني امية قال ارضيتم
يا بني عبد مناف ان يلي عليكم تيمي والانصار
بايعهم ابو بكر ومنعهم الخلافة وكان
ابو بكر شيخا ضعيفا خاشعا سليما
عديم المال قليل الاعوان احتجت
الشيعة على امامة علي رضي الله عنه
بوجوه الاول قوله تع انما وليكم الله
ورسوله الاية فالمراد من الولي
الناصر او المتصرف لا غير تقليلا
للاشتراك والاول باطل لعدم اختصاص
النصرة بالمذكورين فتعين الثاني فثبت
ان المؤمن الموصوف يستحق التصرف
في امور المسلمين والمفسرون ذكروا
ان المراد منه علي لانه كان يصلي فسأله
سائل فاعطى خاتمه راكعا والمستحق
للتصرف هو الامام فثبت انه امام
ويقرب منه قوله عليه السلام من كنت مولاه
فعلي مولاه الثاني قوله عليه انت مني
بمنزلة هارون من موسى وكان هارون
خليفة موسى لقوله تع واذ قال موسى لاخيه

هارون اخلفني في قومي الا ا[illegible]
[illegible] الثالث قوله عليه السلا[illegible]
الله سلموا على امير المؤمنين اخذا بيده
هذا خليفتي فيكم بعد موتي فاسمعوا
واطيعوا له الرابع ان الامة اجمعوا على
امامة احد الاشخاص الثلثة وبطل القول
بامامة ابي بكر والعباس رضي الله عنهما
لما ثبت ان الامام يجب ان يكون واجب العصمة
بعد النبي وان يكون منصوصا عليه وهما
لم يكونا واجبي العصمة ولا منصوصا
عليهما بالاتفاق فتعين القول بامامة علي
رضي الله عنه الخامس لا بد وان يكون
الرسول عليه السلام نص على امام معين
تكميلا لامر الدين واشفاقا على الامة
ولم ينص لغير ابي بكر وعلي بالاجماع ولا
لابي بكر والا لكان توقفه لامر على
البيعة معصية فتعين تنصيصه لعلي
السادس ان عليا كان افضل الناس
بعد رسول الله عليه السلام واله لانه ثبت
بالاخبار الصحيحة ان المراد من قوله تع
حكاية وانفسنا وانفسكم علي ولا شك

انه لينقلب نفس محمد عليه السلام بعينه بل
المراد به اما انه بمنزلته او هو اقرب الناس الى
الله وكل من كان كذلك كان افضل الخلق
بعده لانه كان اعلم الصحابة لانه كان اشد
ذكاء وفطنة واكثرهم تدبرا وروية وكان
حرصه على التعلم اكثر واهتمام الرسول
عليه السلام بارشاده وترتيبه اتم والحق
انه كان مقتدى في فنون العلوم الدينية اصولها
وفروعها فان اكثر فرق المتكلمين ينتسبون الى
الله ويسندون اصول قواعدهم اليه
قوله واكثر يعطونه غاية التعظيم والفقهاء
يأخذون برأيه وقد قال عليه السلام اقضاكم
علي وايضا فاحاديث كثيرة كحديث الطير
وحديث خيبر وردت شاهدة على انه
افضل والافضل يجب ان يكون اماما
والجواب عن الاول ان عموم النفس
غير مسلم وان حمل الكلام على الولد متعذر
بعينه بل المراد به هو واكفاؤه وعن
الثاني ان معناه التشبيه في الاخوة
والقرابة وعن الثالث ان هذه الاخبار
غير متواترة ولا صحيحة عندنا فلا تقوم

حجة علينا وعن الرابع انا لا نم وجوب
العصمة ووجوب التنصيص وعدم النص
في شأن ابي بكر رضي الله عنه وعن الخامس
ان تفويضه الامر الى المكلفين لعله كان
اصلح وعن السادس انه معارض بمثله
والدليل على افضلية ابي بكر رضي الله عنه
قوله تع وسيجنبها الاتقى الذي فان المراد
به اما ابو بكر او علي وفاقا والثاني مدفوع
بقوله تع وما لاحد عنده من نعمة تجزى لان
عليا نشأ في تربية النبي عليه السلام وانفاقه
وذلك نعمة تجزى وكل من كان اتقى كان اكرم
عند الله وافضل لقوله تع ان اكرمكم عند
الله اتقاكم وقوله ما طلعت الشمس وما غربت
على احد بعد النبيين والمرسلين افضل من
ابي بكر وقوله عليه السلام لابي بكر وعمر رضي
الله عنه سيدا كهول من اهل الجنة ما
خلا النبيين والمرسلين الخامس في فضل
الصحابة يجب تعظيمهم والكف عن مطاعنهم
فان الله تع اثنى عليهم في مواضع كثيرة
منها قوله تع والسابقون الاولون وقوله
تع يوم لا يخزي الله النبي والذين امنوا

معه اشداء على الكفار رحماء بينهم وقال عليه السلام لو انفق احدكم مثل الارض ذهبا ما بلغ مد احدهم ولا نصيفه وقال اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وقال الله الله في اصحابي لا تتخذوهم من بعدي غرضا من احبهم فبحبي احبهم ومن ابغضهم فببغضي ابغضهم ومن اذاهم فقد اذاني ومن اذاني فقد اذى الله ومن اذى الله يوشك ان ياخذه وما نقل من المطاعن فله محامل وتاويلات ومع ذلك فلا يعادل ما ورد في مناقبهم وحكي عن اثارهم نفعنا الله بمحبتهم اجمعين وجعلنا لهديهم متبعين وعصمنا عن زيغ الضالين وبعثنا يوم الدين في عداد الهادين بفضله العميم ومنه الجسيم انه سميع مجيب وصلى الله على سيدنا محمد واله اجمعين

وقع الفراغ من كتابته
بعون الله وحسن
توفيقه في غرة
شهر محرم سنة

قال النبي عليه السلام
العاقل يبصر بقلبه
ما لا يبصر الجاهل بعينه

الفرق بين الضدين والنقيضين ان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم مع الوجود والضدين لا يجتمعان ولكن يرتفعان كالسواد مع البياض

النص ما يدل على معنى مقصود لا يحتمل غيره

ماهية الشيء ما لا يمكن تصور ذلك الشيء الا بدون تصوره

العقل عبارة عن قوة النفس يكتسب بها العلوم

القصد عند الاصوليين عبارة عن تخلف الحكم عن المدلول تم طوالع البيضاوي

الحيوان جسم نامي متحرك بالارادة

العلم ادراك الشيء بالعقل

الوهم ادراك الشيء بالحس

الجسم ما يتركب من جوهرين فصاعدا